

# الفصل السادس

## ديموقراطية التعليم

## الفصل السادس

### ديموقراطية التعليم

ليست الديموقراطية مجرد نظام فى الحكم يقوم على التعددية وتداول السلطة، ولكنها، بالإضافة إلى هذا طريقة حياة تقوم على ممارسة كل مواطن حقه فى التعلم والعمل والسكن، وما إلى هذا وذلك من حقوق. وبالنسبة لحق التعليم، أصبح من المستقر عليه أن يتمتع المواطن بهذا الحق، وألا يحول بينه وبين هذا صور وأشكال وإجراءات تمييزية، تقوم على الإرث والمال والجنس والدين والعرق، مما يجعل من المحتم ونحن نؤرخ للتعليم إبان ثورة يوليو أن نتناول بعضا من المظاهر والمجالات التى يمكن أن تكشف لنا عن مدى تمتع التعليم فى هذه الفترة بالديموقراطية، علما بأننا لا نستطيع أن نتناول كافة المظاهر والمجالات.

#### التنظيم النقابى للمعلمين:

يعتبر التنظيم النقابى للمعلمين مظهر من المظاهر الديموقراطية فى عالم التعليم، لأنه - هكذا المفروض - يتيح الفرصة للمعلم أن يجد مظلة مهنية ترعى مصالح المهنة، وتدافع معه عن حقوقه، وتحاسبه على تقصيره إن قصر بحيث تبرأ المهنة من المنحرفين الذين يسيئون إلى المنتسبين إليها، وتقدم له خدمات مهمة فى العلاج، والسكن والترفيه والتنمية المهنية.

وكان عدد المعلمين فى مصر قد وصل فى منتصف القرن العشرين إلى ما يقرب من الخمسين ألفا، وكان هذا العدد ضخما لا مثيل له فى المنطقة العربية بمعايير هذا الزمان، ويشكلون قوة عمل ضخمة، مما كان يستوجب أن تنتظمهم نقابة خاصة بهم ترعى مصالحهم وتقوم بأداء الخدمات المختلفة التى يحتاجون إليها.

بيد أن وزارات ما قبل الثورة كانت تتخوف من ذلك إلى درجة أن صرح أحمد مرسى بدر وزير المعارف فى وزارة إبراهيم عبد الهادى (١٩٤٩/٧/٢٦) - ١٩٤٩/١١/٣) بأنه لا يمكن لأى مجنون أن يساعد فى تكوين نقابة للمعلمين، وهم بهذا العدد الكبير (تطور نقابة المعلمين المصرية، ص ١١).

ومن هنا كانوا موزعين فى تجمعات وتنظيمات مختلفة مثل: جماعة دار العلوم - رابطة خريجي معاهد التربية - جمعية المعلمين العليا - اتحاد خريجي الأزهر - الاتحاد العام للتعليم الإلزامى - الاتحاد العام للتعليم الحر - اتحاد خريجي المدارس الثانوية الصناعية - اتحاد الفنون الجميلة العليا - اتحاد المدارس الحرة الأهلية - رابطة المدرسين الجامعيين - رابطة مدرسي اللغة الفرنسية - اتحاد مدرسي الرسم والأشغال - جمعية معلمى المدارس الصناعية - رابطة خريجي المدارس الزراعية - رابطة خريجات الأقسام الإضافية.

وعندما كان د. طه حسين وزيرا للمعارف فى عهد وزارة الوفد (١٩٥٠-١٩٥٢)، صدر لأول مرة القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥١ بتاريخ ٣ نوفمبر ١٩٥١ - لكنه لم يعرف طريقه للتنفيذ لسبولة التغييرات السياسية التى شهدتها مصر بعد ذلك والتى توجت بقيلم ثورة يوليو ١٩٥٢.

وفى ١٦/٩/١٩٥٤، وفى عهد وزارة كمال الدين حسين صدر تعديل لقانون نقابة المهن التعليمية بالقانون رقم ٤٩١ لسنة ١٩٥٤، الذى جاء فى مذكرته الإيضاحية أن تعثر تنفيذ القانون ٢١٩ لسنة ١٩٥١ بإنشاء نقابة المهن التعليمية بسبب عدم رضاه بعض طوائف المعلمين وفئاتهم عن المشاركة فى النقابة لأنها تخشى عدم مراعاة عدالة التمثيل بين الفئات المختلفة للمعلمين، ولذلك فقد حاول التعديل الجديد للنقابة تصويب نسب التمثيل بين الفئات الثلاث للمعلمين (حملة المؤهلات العليا - حملة المؤهلات المتوسطة الذين اشتغلوا بالتعليم مدة لا تقل عن خمس سنوات - المشتغلون بالتعليم، من غير المؤهلات ومضى على اشتغالهم بالتعليم أكثر من عشر سنوات) فى تشكيل الجمعية العمومية ومجلس الإدارة.

وتضمن التعديل ضرورة تكوين الجمعية العمومية من ألفى عضو، ومجلس الإدارة من ٣٣ عضوا يتم توزيعهم بحيث تحظى الفئة الأولى من حملة المؤهلات العليا بألف عضو، أى بنسبة ٥٠% من أعضاء الجمعية العمومية، و١٧ عضوا بنسبة ٥٢% من أعضاء مجلس الإدارة، بينهم النقيب والوكيل الأول. أما الفئة الثانية، من حملة المؤهلات المتوسطة فتختص بعدد ٧٥٠ عضوا، أى بنسبة ٣٧,٥% من أعضاء الجمعية العمومية، و١١ عضوا بنسبة ٣٣% من أعضاء مجلس الإدارة، بينهم الوكيل الثانى. والفئة الثالثة، وهى من المعلمين نوى الخبرة فيختصون ب ٢٥٠ عضوا، بنسبة ١٢,٥% من أعضاء الجمعية العمومية، وخمس أعضاء بنسبة ١٥% من أعضاء

مجلس الإدارة. وسمح للمعلمين الشباب الذين لم يمض على اشتغالهم بالتعليم أكثر من ١٥ عاما في مجلس الإدارة بسبعة أعضاء كحد أقصى، من الفئة الأولى، و٢٦ عضوا من الشيوخ الذين أمضوا في التعليم أكثر من ١٥ سنة من الفئات الثلاث.

وكان هذا التنظيم مجافيا للديموقراطية، حيث فرق بين المعلمين، وجعل الكلمة العليا لنوى المؤهلات العليا، مع أن عددهم كان أقل من غيرهم.

ولكى نتأكد من ذلك فنأمل في الإحصاء السنوي لوزارة التربية نفسها عام ١٩٥٥ (ص ٣١٦)، حيث نجد أن أعضاء الفئة الأولى من المعلمين من حملة المؤهلات العليا ١٣٩٨٧ معلما، بنسبة ١٩%، أما أعضاء الفئة الثانية من حملة المؤهلات المتوسطة فقد بلغ عددهم ٣٦٤٤٥ بنسبة ٤٩%، وبلغ عدد الفئة الثالثة ٢٣٧٩٢ بنسبة ٣٢%، ومع ذلك فقد مثلت الفئة الأولى ٥٠% في الجمعية العمومية، و٥٢% في مجلس الإدارة!!

وعندما أجريت الانتخابات تم انتخاب كمال الدين حسين نقيبا للمعلمين، بعد أن اعتذر عن عدم قبول ذلك عدة مرات، لكن الإلحاح عليه كان شديدا، ولا غرابة في ذلك، فطابور المنافقين جاهز في كل عهد، يعرف إلى أين تتجه الريح، فالنظام الجديد نظام عسكري، ومن المهم التقرب إلى نوى السلطة وإظهار الوفاء والإخلاص لهم، ويتأتى ذلك بأن يدخلوا في روع الرجل أن النقابة لا قيام لها إلا به، ولن تستقيم أمورهم إلا تحت قيادته، وحتى يضمن ولاء آلاف المعلمين للنظام الجديد، فكان من الطبيعي بعد ذلك أن تحلوه الفكرة، ويتظاهر بأنه استجاب لمطالب أصحاب الشأن، وأرسى ذلك تقليدا مجافيا لأصول الديموقراطية، استمر بعد ذلك سنوات طويلة، ألا وهو أن يكون وزير التربية والتعليم نقيبا للمعلمين !!

وكان هذا أمرا مثيرا للسخرية حقا، فالتنظيم النقابي طبيعته أن يكون تجمعا للعاملين للمحافظة على حقوقهم والسهر عليها ورعاية مصالحهم، وهو كثيرا ما يكون في موقف مواجهة مع قيادات العمل، فكيف يتأتى أن يكون الوزير - الذي يملك كل السلطة على كافة المعلمين - أن يكون هو في نفس الوقت صوتهم في مواجهة السلطة ؟

كان المبرر السطحي السخيف، أن هذا إنما يكون في المجتمعات الرأسمالية حيث هناك مواجهة بين الحكام والمحكومين، بينما في العهد الجديد هناك التحام بين الحكام والمحكومين، وهي قولة حق أريد بها باطل، فحتى في النظم الرأسمالية، لا يصل

الحكام إلى مواقعهم إلا عن طريق صناديق الانتخابات، ويظل النظام فى حاجة إلى مراقبة ومحاسبة من سلطات أخرى.

ونستطيع أن نستنتى ثلاثة وزراء من وزراء التربية لم يكن أحد منهم نقيباً للمعلمين، أولهم عبد العزيز السيد، وثانيهم محمد حلمى مراد، والثالث محمد حافظ غانم. لكن كلى منهم لم يستمر فى الوزارة طويلاً مثلما استمر كل من كمال الدين حسين، مثلاً، والسيد يوسف.

وعندما انعقدت الجمعية العمومية فى يوم ١٨ فبراير سنة ١٩٥٥ حيث تم انتخاب النقيب والوكيلين، نلاحظ ان من احتلوا المواقع العليا فى النقابة هم كبار موظفى وزارة التربية لتزداد الديمقراطية اغتراباً، فقد انتخب - هكذا - محمد صادق جوهر وكيل الوزارة ومستشارها الفنى والمشرف على لجنة الانتخابات وكيل أول للنقابة، الجوهري عامر رئيس اتحاد المعلمين الأولى وكيلًا ثانيًا، وأحمد عبد الحميد عنارة المنتدب بمكتب تنسيق الوزارة أمينًا للصندوق، ومحمد سعيد العريان مدير الشؤون العامة بالوزارة سكرتيراً عاماً، وظلت هذه المجموعة وتوابعها قائمة فوق صدر النقابة زمناً طويلاً إلى نهاية الفترة، إلا بعض الاستثناءات القليلة لظروف غير مقصودة (المرجع السابق، ص ٣١).

وكان من الطبيعى أن تتحول النقابة بهذه الصورة إلى مصلحة من مصالح وزارة التربية، ويخمد صوتها فى النقد والمواجهة، وتتحصر وظيفتها فى دعم النظام السياسى القائم، ولا تخرج فى تفكيرها فى مصالح المعلمين عن الدائرة نفسها التى تراها قيادات الوزارة التنفيذية، لكن لابس فى مقابل ذلك من التمتع ببعض الخدمات، مثل التصييف، والعلاج، وما شابه هذا وذلك من خدمات، هى من غير شك مطلوبة، لكن يظل المبدأ المعروف يشكل الحقيقة المهمة أن ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان !!

وقد أصدر مجلس إدارة النقابة لائحة للمعاشات نصت على إنشاء صندوق للمعاشات والإعانات لتقديم المعونة والمعاشات لأعضاء النقابة، وشكلت للصندوق لجنة من وكيل أول النقابة وأمين الصندوق وخمسة من أعضاء مجلس إدارة النقابة، وخصص لميزانية الصندوق نصف رسوم القيد والاشتراكات، إلى جانب الإعانة الحكومية والتبرعات وفوائد استثمار أموال النقابة.

وعندما صدرت اللائحة الداخلية للنقابة كان من أخطر ما جاء فيها منح مجلس الإدارة حق تكوين لجان فرعية للنقابة فى المناطق التعليمية تتكون من ثمانية أعضاء:

أربعة من الفئة الأولى، وثلاثة من الفئة الثانية، وواحد من الفئة الثالثة (المرجع السابق، ص ٣٨)، فكان فروع النقابة قامت على مبدأ التعيين، وكان المفروض أن يتم ذلك بالأسلوب الديموقراطي المعروف: الانتخابات. وساعد هذا بطبيعة الحال أن يهيمن القادة في القاهرة على شبكة الفروع، وأن يسلك المختارون أساليب التملق والمداينة حتى يضمنوا استمرارهم ورضى أولى الأمر عنهم.

لكن صدر ١٩٥٦/٨/١٣ القانون رقم ٣٧٤ الذي قضى بضم الفئة الثانية من حملة المؤهلات المتوسطة والثالثة (بدون مؤهلات) في فئة واحدة. وكانت هذه خطوة تشكل تغييرا شكليا لأن التمييز بين فئات المعلمين ظل قائما وبدلا أن يكون ثلاث فئات أصبح فئتين، لكل منهما مميزات في عدد الأعضاء.

ولعل ما يؤكد ذلك أن الإحصاء السنوي لسنة ١٩٦٠ لوزارة التربية والتعليم (ص ٤٧٢) يشير إلى أن عدد أعضاء الفئة الأولى قد أصبح ١٥٧٠٨ معلما بنسبة ١٤%، ومع ذلك فقد استحوذوا على ٥٠% من مقاعد الجمعية العمومية، و٥١,٥% من مقاعد مجلس الإدارة حسب ما نص القانون. أما الفئة الثانية فقد بلغ عدد أفرادها ٩٣٨٩٨ معلما، بنسبة ٦٨%، ومع ذلك فلم تزد نسبتهم في الجمعية العمومية - وفقا لنص القانون - عن ٥٠%، و٤٨,٥% في مجلس الإدارة، إضافة إلى احتكار الفئة الأولى لمنصب النقيب والوكيل الأول.

ويزداد الأمر غرابة كذلك في ذلك التمييز الصارخ بين رجال الإدارة التعليمية والمدرسية، وبين المعلمين، الذين هم أصحاب المصالح الحقيقية إذا صح استخدام هذا التعبير في التمثيل النقابي، فوفقا للإحصاء السنوي أيضا للوزارة عام ١٩٦٠، بلغ عدد النظار ٨٢٤٩، بنسبة ٨%، بينما بلغ عدد المعلمين ١٠١٣٥٧ معلما بنسبة ٩٢%، فلذا أضفنا إلى النظار المشغولين بالشئون الإدارية في المناطق، فلن تزيد النسبة عن ١٠%، ومع ذلك لم يزد عدد المعلمين في مجلس الإدارة عن ٦ أعضاء، بنسبة ١٩%، واحتل رجال الإدارة ٨١% من المواقع النقابية، وبذلك انهزم الأساس الحقيقي للتنظيم النقابي (المرجع السابق، ص ٤٢).

واستمر القانون الجديد على هذه القاعدة التي أرساها القانون السابق، من حيث تعيين اللجان الفرعية بدلا من النهج الديموقراطي المعروف.

وصدرت بعد ذلك قرارات وقوانين متعددة غيرت من كثير مما يتصل بالنقابة.

وقد اقتحمت النقابة مجال التعليم الخاص، حيث تم إنشاء مؤسسة باسم المعاهد القومية فى سبتمبر ١٩٥٦، وأسهمت فيها النقابة بدور أساسى، وبلغ عدد المدارس الخاصة التابعة للمعاهد القومية ١٦ مدرسة موزعة فى الإسكندرية والقاهرة والجيزة وبورسعيد. وعندما حدث العدوان الثلاثى على مصر فى أعقاب تأميم قناة السويس ١٩٥٦ تم وضع المدارس الإنجليزية والفرنسية تحت الحراسة، ثم تقرر ضمها إلى المعاهد القومية، فتم وضع عشر مدارس إنجليزية وخمس مدارس فرنسية فى القاهرة والإسكندرية والجيزة وبورسعيد والسويس إلى المعاهد القومية.

وعلى مستوى الخدمة الوطنية، قامت النقابة بدور ملحوظ عند الاعتداء الثلاثى ١٩٥٦ فقدمت ٣٠ ألف جنيه من أموالها لجيش التحرير و ١٠ آلاف جنيه لمنكوبى بورسعيد. وشارك المعلمون فى أعباء المعركة وحملوا السلاح وشاركوا فى النضال المسلح كما شاركت المعلمات فى إسعاف الجرحى وتمريض المصابين، وكان للمعلمين المصريين فى الدول العربية دور سياسى نشط فى التعبئة القومية ضد العدوان.

وعلى المستوى العربى ودول العالم الثالث، قامت النقابة بدور نشط على الساحة الخارجية حيث شاركت فى عدة مؤتمرات فى القدس ١٩٥٥، وتونس ١٩٥٦، وبغداد ١٩٥٧، وكولومبو وسيلان ١٩٥٨. ونجحت النقابة فى عقد مؤتمر المعلمين العرب فى الإسكندرية يوليو ١٩٥٦، فكان النواة التى انبثق عنها اتحاد المعلمين العرب ١٩٦١.

وقامت النقابة باستثمار أموالها فى المشروعات العامة الاستثمارية التى تدر عليها دخلا يزيد من إمكاناتها فى خدمة المعلمين، فكان لها نصيب فى أسهم الحديد والصلب، وقروض الإنتاج، والجمعية التعاونية للبتروك، والشركة المصرية للأغذية، وغيرها من المشروعات القومية الاقتصادية.

وقامت النقابة ببناء مستشفى للمعلمين فى الجزيرة لتوفير الرعاية الصحية للمعلمين، واهتمت ببناء مصايف ونواد للمعلمين فى رأس البر والإسكندرية، ونظمت رحلات ترفيهية وأخرى للحج.

وصدرت عام ١٩٥٦ مجلة باسم (الرائد) عن النقابة تكون لسان حال المعلمين وتنتشر فيها الاتجاهات العلمية التربوية الجديدة، وتتلقى شكاويهم، وتساعد على تنميتهم مهنيا وعلميا، وأسندت رئاسة تحريرها إلى د. أبو الفتوح رضوان، أحد كبار أساتذة التربية.

وتجلت أهمية ما سقناه من ملاحظات على الخلل الكبير فى التنظيم النقابى ومجافاته للديموقراطية، فى هذا الذى عرف بحركة ١٩٦٤.

فقد شاع على السنة الجميع، حتى القيادات المسئولة كذلك، أن مرتبات المعلمين لا تتكافأ بأى حال من الأحوال مع الجهد المبذول منهم، ومع المهمات التى تلقى عليها عليهم مهنة التعليم، وفضلا عن ذلك فقد كانت الترقبات تسير ببطء شديد، حتى لقد قيل عن وزارة التربية أنها وزارة الدرجة السادسة، والتى كان يعين عليها الملحق بالتدريس من خريجي الجامعات، لأنه يظل "مربوطاً" عليها سنوات طويلة، يكون عندها زميله الذى تخرج معه من الكلية نفسها وفى السنة نفسها، لكنه عين فى وزارة أخرى، قد سبقه بغدة سنوات، مع ما يترتب على هذا من تمايزات فى الدخول والمستويات الاقتصادية والاجتماعية.

ويبدو أن التقليد الذى كان معمولاً به من حيث تجميع المعلمين بعد انتهاء امتحانات الثانوية العامة فى القاهرة للقيام بعملية تصحيح أوراق الإجابة، قد أتاح لهم فرصة المناقشة الجماعية والتداول فى الرأى حول همومهم المهنية، وبدعوا يعلنون عن عدم رضاهم عن أوضاعهم الوظيفية ويعلنون عن مطالبهم فى هذا الشأن.

والتقطت بعض الصحف هذا فبدأ الكتاب الصحفيون يبدون تعاطفهم مع مطالب المعلمين، وعلى سبيل المثال كتب "صلاح حافظ" فى مجلة آخر ساعة (١٢/٨/١٩٦٤) أن وظائف الدرجة الأولى بلغت فى وزارة التربية نسبة ٥٠٠% بينما بلغت فى وزارات أخرى نسبة ٧%، وأبدى دهشته من هذا الغبن الذى يعيشه المعلمون مما جعل المهنة منبوذة اجتماعياً فى الوقت الذى نصفها فيه بأنها لقدس مهنة، وأنها مهنة الأنبياء والرسل !!

وكتب عبد الله إمام فى روزاليوسف حول نفس القضية (٢١/٩/١٩٦٤)، وكذلك مجلة الأهرام الاقتصادية (١/١٠/١٩٦٤).

صحيح أن النقابة عقدت عدة اجتماعات لبحث مطالب وشكاوى المعلمين، لكن ماذا يمكن أن ننظر من تنظيم يمثل القيادات الإدارية المسئولة، ونادراً ما يمثل المعلمين؟ هنا تبرز للتو حكمة أن يكون التنظيم النقابى بعيداً عن السلطة التنفيذية، واحتلال أغلبية مقاعده من قبل الجماهير صاحبة المصلحة الحقيقية ألا وهى المعلمون.

وماذا كان موقف النقيب، الذى مفروض أن يمثل المعلمين، وهو الوزير نفسه السيد يوسف؟ راح يوجه سهام النقد للمعلمين، ويرفض مقابلة ممثلين لهم، ويصور المسألة

لأولى الأمر وكأنها حركة عصيان وتذمر وإشاعة للفوضى، مع أن المطالب كلها كانت مهنية، وبعيدة تماما عن السياسة، وكان ممثلو المعلمين يسلكون الطرق الشرعية المهذبة من كتابة " العرائض " التى تحمل شكاواهم ومطالبهم.

واستطاع الوزير النقيب أن يقنع القيادة السياسية، فصدر قرار جمهورى فى ١٤/١٠/١٩٦٤ رقم ٣١٢٠ بفصل ١٨ من قيادات حركة المعلمين. ووصل الأمر إلى حد تجنيد بعض آخر وإرسالهم للمشاركة فى حرب اليمن !!

وعندما تولى د. محمد حلمى مراد وزارة التربية كان فاتحة عهد مستتير حقا، واجتمع بعديد من المعلمين، وناقش معهم مايريدون، وأسفرت مناقشات عديدة مع القواعد الجماهيرية عن مشروع قانون جديد، كان أبرز ما فيه تمثيل المعلمين فى النقابة على أساس نوعيات التعليم وليس على أساس الشهادة التى حصل عليها المعلم، وذلك للقضاء على التعصب والطائفية، وتمثل هذه النوعيات فى التصنيف التالى (عولطف رحومة، ص ٨٧):

- العاملون فى التعليم الابتدائى.
  - للتعليم الإعدادى والثانوى ودور المعلمين والمعلمات.
  - التعليم الفنى.
  - الإدارة المدرسية.
  - أساتذة الجامعات والمعاهد العليا ويكون اشتراكهم اختياريا.
- وحرص المشروع كذلك على مبدأ الانتخاب من القاعدة إلى القمة، فكون هناك تشكيل هرمى فى مستوى المركز والقسم إلى مستوى الجمهورية، وبالتالي تكون اللجنة النقابية بدائرة كل قسم أو مركز هى الأساس فتقوم جمعيتها العمومية المكونة من أعضاء للنقابة فى هذه الدائرة بانتخاب مجلس إدارة اللجنة النقابية بالمركز أو القسم وعدده ست أعضاء. ويشكل أعضاء مجلس إدارة اللجان النقابية بدائرة المحافظة الجمعية العمومية للنقابة الفرعية بالمحافظة، وهى التى تقوم بانتخاب مجلس إدارة للنقابة الفرعية بالمحافظة وعدد أعضائه إثنا عشر عضوا، ثم يشكل أعضاء مجالس إدارة للقطاعات الفرعية بالمحافظات الجمعية العمومية للنقابة العامة، وهى التى تقوم بانتخاب مجلس إدارة النقابة العامة البالغ عدد أعضائه أربعة وعشرين عضوا بخلاف للنقيب.

وأجاز للمشروع الطعن فى الانتخابات أمام محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة.

وكذلك أقر المشروع مبدأ الرقابة المستمرة على القيادة النقابية عن طريق (المرجع السابق، ٧، ص ٨٨):

- نشر الميزانيات والحسابات الختامية لكل من النقابة العامة والنقابات الفرعية بالصحف في نهاية كل سنة مالية، وأيضاً نشر قرارات الجمعية العمومية ومجلس إدارة النقابة العامة بمجلة النقابة.
- الإطلاع على السجلات والدفاتر.
- ضمان التجديد في القيادات النقابية حيث جعل المشروع مدة عضوية مجلس الإدارة سنتين وأجاز إعادة انتخاب من انتهت عضويتهم مرة واحدة، ونص على أنه لا يجوز لمن أعيد انتخابه أن يرشح نفسه إلا بعد انقضاء سنتين على الأقل.

وكان جيداً للغاية أن يتضمن نص المشروع نصاً يفرض أن يكون نصف مجلس الإدارة على الأقل من المعلمين، وقصد بالمعلم هنا، ذلك الذي يقف في فصل دراسي ممسكاً بالطباشير، ثم يزداد الأمر روعة بوجود ألا يرشح الوزير لمنصب النقيب. عرض المشروع على مجلس الأمة ودارت حوله مناقشات مهمة، لكن حلمي مراد ترك الوزارة، وكانت تلك فرصة للمنتخبين في النقابة كي يعيدوا صياغة بعض النصوص، ويفرغوه ممن بعض المضامين الديمقراطية، وخاصة هاتين النقطتين الأخيرتين.

وهكذا صدر قانون جديد يحمل رقم ٧٩ في ٨ / ٨ / ١٩٦٩، وقد قدمت النقابة مشروعها بمذكرة إيضاحية أكدت فيها أن أهم المبادئ التي استهدفتها المشروع هو التمثيل الديمقراطي السليم لجمهور المنضمين إلى النقابة وضمن الرقابة المستمرة على القيادات النقابية، وأن المشروع قد درس في نقابة المهن التعليمية وفي اللجنة المركزية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي، وفي وزارة التربية والتعليم وفي مجلس الدولة ووفق عليه.

وقد نص هذا القانون على أن تنشأ نقابة للمهن التعليمية يكون لها الشخصية الاعتبارية، وتضم المشتغلين بمهنة التعليم، وتباشر نشاطها في إطار السياسة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي. وحدد القانون أهداف النقابة في (مجلة الرائد، أكتوبر ١٩٦٩):

أولاً - الإسهام في خدمة المجتمع لتحقيق أهدافه القومية، وتشمل بوجه خاص:

- تعبئة قوى أعضاء النقابة، وتنظيم جهودهم فى خدمة المجتمع لتحقيق الأهداف القومية، والتعاون مع المنظمات الشعبية المحلية على تعبئة جهود الشعب لتحقيق هذه الأهداف.
- العمل على نشر الثقافة والتعليم، بما فى ذلك إنشاء المدارس والمعاهد العلمية المختلفة، والاشتراك فى تأسيس الجمعيات والمنشآت التى يكون من أغراضها إنشاء هذه المدارس والمعاهد.
- المعاونة فى خطط التنمية والمشروعات التربوية والتعليمية والعمل على تحقيق أهدافها ومواجهة مشكلات التطبيق باقتراح الحلول المناسبة لها.
- التعاون مع النقابات المهنية المختلفة والمنظمات المماثلة فى الدول العربية فى إطار اتحاد المعلمين العرب، وكذلك مع غيرها من المنظمات التعليمية فى العالم للعمل على خدمة الأهداف القومية للأمة العربية ونصرة قضاياها والتحرر والسلام العالمى.

**ثانيا: العمل على رفع مستوى المهنة التعليمية ويشمل بوجه خاص:**

- المحافظة على كرامة مهنة التعليم ورفع مستوى المعلمين وكفائتهم العلمية والمهنية.
- الإسهام فى تخطيط التعليم وتطوير نظمه ومناهجه بحيث تساير حاجات المجتمع وتخدم مصالحه وتقى بمتطلباته.
- العمل على تشجيع التأليف والتطور العلمى، مع ربط البحوث باحتياجات المجتمع ومشكلاته المحلية لتحقيق المزيد من التقدم.
- عقد الصلات مع منظمات المعلمين فى الوطن العربى فى إطار اتحاد المعلمين، وكذلك مع منظمات المعلمين فى العالم للنهوض بمستوى التعليم والمعلمين، وتبادل البحوث التربوية والتجارب التعليمية واقتراح اقتباس الصالح منها.

**ثالثا: تقويم الخدمات لأعضائها وتشمل بوجه خاص:**

- الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والترفيهية.
- المساعدة عند الحاجة.
- كفالة الرعاية الصحية للأعضاء وأسرهم.
- تنظيم معاش الشيوخ والعجز والوفاء.

واشترط لعضوية النقابة أن يكون العضو مصري الجنسية، كامل الأهلية، محمود السيرة، حسن السمعة. وجعل العضوية إجبارية لجميع المشتغلين بالتعليم فى مختلف مراحلها عدا الجامعات والمعاهد، ونظم القانون واجبات وحقوق الأعضاء.

ولم يخل هذا القانون من ثغرات نفذت من خلالها أساليب لا ديموقراطية، وعلى سبيل المثال، فاللائحة التنفيذية جعلت الإشراف على الانتخابات لأكبر الأعضاء من حيث الوظيفة، ومعنى ذلك أن يكتسب مدير التربية والتعليم فى المحافظة هذا الحق. وإذا كان ممن يرشحون أنفسهم، فمعنى ذلك أن توجه الانتخابات لصالحهم، وخاصة أن من تقاليدنا ألا يرشح الرؤساء أبداً! وأية ذلك أنه فى انتخابات ١٩٧٠ نجح عشرون مديراً عاماً فى عشرين محافظة بمنصب نقيب النقابة الفرعية (محمد أبو الإسعاد، ص ٧٦).

وإذا كان القانون قد هدف إلى القضاء على النزاعات الطائفية بالصورة التى كان عليها القانون القديم إلا أنه أعادها فى شكل آخر، ذلك أن اشتراط ألا تقل نسبة نوعية التعليم عن ١٠% ولا تزيد على ٥٠%، جعل السيطرة الفعلية لمعلمى التعليم الابتدائى، بحكم كثرة عددهم، صحيح أن هذا يتفق ومبادئ الديموقراطية، إلا أن السلطة الإدارية التى استحوذت على معظم المواقع القيادية فى القلعة، تمكنت من استغلال مواقعها لتسيير ممثلى التعليم الابتدائى فى المسار الذى يريدون، تماماً مثلما استغلت فى مجالس الأمة الشعب النسبة المخصصة للعمال والفلاحين على أساس أنهم أكثر طواعية وتسييساً للسلطة، فى ظل انتشار الأمية وضعف الوعي السياسى، وتلك آفة حقيقية فى المجتمع الذى يعيش تخلفاً واضحاً، حيث يمكن أن تتحول المبادئ السامية إلى سلاح ضار، ويتحول بالتالى الجمهور الأوسع، صاحب المصلحة الأكثر إلحاحاً إلى مجرد جموع للحشد والتأييد، بدلا من أن تكون جموعاً للضغط والتسيير فى الاتجاه الشعبى الصحيح.

## الحركة الطلابية:

حظيت الثورة بتأييد الجماهرة الكبرى من الطلاب، فالحركة الثورية فى جملتها قلمت على أكتاف ضباط شبان قريبي السن إلى حد من طموحات الشباب وطبيعتهم القائمة على التمرد والرغبة العارمة فى التغيير.

فى بدايات العام الدراسى ١٩٥٣/٥٢ كان كاتب هذه السطور طالبا فى الصف الأول الثانوى وفقا للنظام الجديد، وكان مثل غيره ممثنا فخرا واعتزازا وحبا للعهد الجديد، ولذلك فعندما أعلن فى المدرسة عن تكوين ما كان يسمى بالحرس الوطنى هرع إلى الاشتراك، ويذكر جيدا كيف أنه عندما لبس "الكاكي" مثل العسكريين، وقف فى المرأة يزهو ويشعر بأنه يشارك فى فخر الانتساب إلى الفئة العسكرية ولو من بعيد.

بدأت دروس وطواير فى الحركات العسكرية النظامية المعروفة، واستمر ذلك عدة أسابيع، ثم قالوا له مع غيره أنهم بذلك قد أهلوا للمشاركة فى عرض عسكري يوم ٢٣ يناير ١٩٥٣ فى ميدان التحرير يحضره ضباط الثورة احتفالا بمرور ستة أشهر على قيام الثورة، وتم ذلك بنجاح والحمد لله.

وتمر الأسابيع المتعددة وصاحبنا فى انتظار مواصلة التدريب العسكري، لكن لا شئ هناك، فضايق نرعا بذلك، وانتهاز فرصة إخراجة لأول مرة مجلة حائط وكتب مقالا ينتقد فيه هذا الوضع وكان يحمل عنوان (عرائس المولد) شبه فيه ما آل إليه أمر الحرس الوطنى وكأنه مثل عرائس المولد التى تخزن إلى أن تأتى المناسبة المعروفة، فتخرج للناس ليفرحوا بها، ثم تعود مرة أخرى إلى المخازن !!

وفى أثناء حصة الرسم، دخل مدرستها الفصل، وهو الذى كان يشرف على الحرس الوطنى، ووجهه ممتلئ غضبا واتجه إلى صاحبنا بسرعة، وانهال عليه بالصفعات على وجهه، وبركلات الأقدام، كل هذا مصحوبا بسيل من الشتائم من " قلة أدب " صاحبنا الذى كتب هذا الكلام السخيف عن تجربة الحرس الوطنى، فضلا عن سيل من التهديد والوعيد، وأتبع هذا بالذهاب إلى فناء المدرسة، حيث مجلة الحائط الملصقة على جدران لينتزعها ممزقا إياها، ملقيا بها على الأرض وسحقها بقدميه !!

كان ذلك درسا فى ديموقراطية التعبير غاية فى الألم حقا لكاتب هذه السطور فى عهد رفع لواء إقامة حياة ديموقراطية سليمة، ومع بشاعة الدرس والتجربة لم يهتز حبه للعهد الجديد، لكن هذا الحادث أبرز له حقيقة مؤلمة، وهى كيف أن مواكب " كذابين لئفة " تسعى إلى إحاطة رجال الثورة بسياج يحجب عنها صوت الناس، يصبون فى آذانهم كلمات وعبارات المديح والإشادة بحكمتهم وضرورة عدم ترك الفرصة لما أسموه بأعداء الثورة كى يبنوا ما صوروه بأنه سمومهم، وتقاوم الوضع بمرور الأعوام حتى صدق رجال العهد الجديد صوت هؤلاء، وأصبحوا بالفعل يتصورون أن الصوت

المغاير لابد وأن يكون محل شك وريبة، وأن الواجب محاصرته، فضلا عن الحرص على أن يُبعد عن المواقع المهمة!!

وكانت الجماهير الطلابية، وخاصة في بدايات العهد الجديد ما زالت موزعة بين التوجهات الحزبية التي كانت قائمة قبل الثورة. وإذا كانت الأحزاب التقليدية قد ضعف تأثيرها إلى حد كبير على الطلاب، بعد فترة وجيزة، إلا أن الإخوان المسلمين والشيوعيين ظلوا هم المسيطرين الفعليين على حركة الطلاب، وخاصة في الجامعات.

وفي أوائل يناير ١٩٥٤، كانت جماعة الإخوان المسلمين هي التنظيم الوحيد الذي استثنى من القرار الخاص بحل الأحزاب السياسية، ولم يكن للشيوعيين تنظيم رسمي، وحدث أن كان طلاب جامعة القاهرة يحتفلون بذكرى اثنين من شهدائهم المعروفين أثناء حركة الكفاح المسلح في منطقة قناة السويس التي أعقبت إلغاء معاهدة ١٩٣٦، في عهد وزارة النحاس الوفدية في أواخر عام ١٩٥١، وحضر الاحتفال زعيم من زعماء الحركة الشعبية في إيران المسماة "فدائيان إسلام" وهو نواب صفوى، وألقى خطابا حماسيا ناريا، فكان طلاب الإخوان يرددون شعارهم المعروف: "الله أكبر والله الحمد".

ويبدو أن الهيئة التي أقامتها الثورة حديثا باسم (هيئة التحرير) كان لدى قائدها علم وتحسب مسبق بما هو متوقع، فكانوا قد جهزوا جحافل من طلاب آخرين، كثير منهم من المدارس الثانوية، أحضرته "لوريات حكومية"، فأخذ هؤلاء يرددون على هتاف الإخوان بهتاف آخر "الله أكبر والعزة لمصر"!

وحدث احتكاك، وتبادل الفریقان الضرب، ويبدو أن طلبة الإخوان قد أعطوا فريق هيئة التحرير "علقة جامدة" (الطلبة والسياسة في مصر، ص ١٤٦)، وتدخلت الشرطة، ووصل الأمر إلى تبادل إطلاق النار، وكانت تلك فرصة لحكومة الثورة أن تصدر قرارا بحل جماعة الإخوان.

وإبان أزمة مارس ١٩٥٤، شارك جماهير طلابية غفيرة في المطالبة بالديموقراطية والمطالبة بعودة العسكر إلى معسكراتهم. وليس من شك في أن أغلبية هؤلاء كانوا مدفوعين بالقوى السياسية التي كانوا يؤمنون بتوجهاتها سواء كانوا من الأحزاب التقليدية أو الإخوان المسلمين، أو الشيوعيين، ففي السابع والعشرين من مارس ١٩٥٤ عقد طلبة جامعة القاهرة مؤتمرا وطنيا في الحرم الجامعي، أعلنوا فيه تأليف "جبهة الاتحاد الوطني" التي تضم الطلبة الوفديين والاشتراكيين والإخوان المسلمين والشيوعيين (!!)، ثم اتخذوا قرارات بإلغاء الأحكام العرفية فورا، والإفراج عن جميع

المعتقلين فوراً ودون انتظار للجمعية التأسيسية (عبد الناصر وأزمة مارس، ص ١٩٦).

ومن هنا، فما أن استقر الأمر لضباط الثورة وانتصروا على محمد نجيب، حتى توجهوا إلى الجامعات يكبلونها بالقيود وبعمليات الفصل التعسفي، وتجنيد عدد من الطلاب (والأساتذة) للإخبار عن أحاديث زملائهم المناهضة للثورة، وكانت تلك فرصة للبعض أن يتخلص من بعض آخر بالزعم أنه من المناهضين للثورة، وأصبح الطلاب وأعضاء هيئة التدريس يعرفون أن "المباحث" و"المخابرات" ترصد تحركاتهم، وتسجل أحاديثهم، وتحسب همساتهم، فانتشرت مشاعر الشعور بعدم الثقة بين زملاء والأصدقاء، بل لقد ذكر أحد الطلاب أنه كان يكلف إيان الأزمة بالهتاف ضد الثورة، حتى يعرف من هم الذين يمشون وراءه يرددون نفس الهتاف، كي يمكن للثورة فرز أعدائها من أصدقائها (الطلبة والسياسة، ص ١٤٩).

وينقل أحمد عبد الله (المرجع السابق، ص ١٤٦) عن أحد الطلاب، شهود الفترة قوله: "حكومة الخمسينيات التي أعلنتها الثورة كانت وضعا جديدا بالنسبة لنا، فقد احتكرت العصمة والحكمة، وأعلنت فكرها وكفرت غيرها، وقالت بأن من ليس معها فهو عليها، ودخل الحرس الجامعي داخل للجامعة يضرب ويتجسس، وبدأت لوريات الأمن والشرطة الحربية تقيم حواجز الخطف، وتسلل عن "الكارنيه" وتشحن كل يوم حصنها من الأمتعة الجامعية لضرب من الباب للطاق، ونبئت في الحجز ليالى وبعضنا شهورا دون سين ولا جيم. لذا كان المخدر مطلوبوا لتخفيف الألم، والهرب نعمة لأن الواقع يصفعنا ويضربنا بالشلاليت والقوايش".

"وفي كلية الهندسة على مدى عامين في مطلع الثورة، كان الحصاد الذي عاصرته وشاهدته بأمر عيني، شهيدين على كوبري قصر النيل وعشرين جريحا في قصر العيني، وسلسلة المدهامات والقبض والضرب شملت كل من زار زميلا جريحا أو شارك في تشييع جنازة الضحايا.. كان العقاب رهيبا على أمور نعتبرها عين المروءة وتراثا قديما وراثا تقديمه، لذلك بدت الأمور مرعبة، وأجبر جيل كامل على التراجع وابتلاع دوره وترك الحكم للحكومة".

وبدأ الطلاب ينصرفون عن التفكير في المسائل والقضايا السياسية، وترك هذا فراغا لديهم، فبدلوا يملكون هذا الفراغ بالاهتمام بكرة القدم ومبارياتها، ليحتل الانتماء إلى هذا النادي أو ذاك، مكان الانتماء إلى هذا التنظيم السياسي أو ذاك.

وإذا كانت الحركة الطلابية قد راحت فى سبات عميق بعد أزمة مارس ٥٤، فإن الأحداث التى شهدتها مصر وهزيمة ٦٧، وما أعقبها من محاكمة لضباط الطيران وإصدار أحكام تدينه، فرصة فجرت طاقات الغضب المكتوم، فإذا بمظاهرات صاحبة تفجر فى فبراير ١٩٦٨.

كانت هندسة القاهرة أقوى معقل لتفجر الطلاب، وإن سبقهم طلاب الحقوق، وخرج الطلاب فى مظاهرات لأول مرة منذ أربعة عشر عاما يسرون فى شوارع القاهرة يهتفون هتافات بعضها عدائى ضد الدولة، وكان تحرك هندسة عين شمس أضخم بحكم وجود الكلية وسط منطقة سكنية وصعوبة محاصرتها وضربها من قبل قوات الأمن، على عكس طلاب جامعة القاهرة، الذين التحق بهم كذلك طلاب مدرسة السعيدية الثانوية (وائل عثمان، ص ٢٥).

كانت الأحداث فى حالة سيولة.. هتافات، و منشورات، ومسيرات، ثم اعتصام بالجامعة، فذهاب إلى مجلس الأمة لنقل المطالب، وحمل منشور لطلاب هندسة للقاهرة مطالب مثل (المرجع السابق، ص ٢٩):

١- الإفراج فورا عن جميع زملائنا المعتقلين.

٢- حرية الرأى والصحافة.

٣- مجلس حر يمارس الحياة النيابية الحقة السليمة.

٤- إبعاد المخابرات والمباحث عن الجامعات.

٥- إصدار قوانين الحريات والعمل بها.

٦- التحقيق الجدى فى حادث العمال فى حلوان.

٧- توضيح حقيقة المسألة فى قضية الطيران.

كان الواضح أن المسألة لم تقف عند حد الاحتجاج على الأحكام العسكرية فى محاكمة ضباط الطيران، وإنما كانت فرصة لتفجر رغبات محجور التعبير عنها. ولم يكن من السهل - مثل مناسبات سابقة وأخرى لاحقة - أن يتهم الطلاب الناثرون بأنهم يتحركون من قبل قوى سياسية أخرى مناهضة للثورة، فقد كان الإخوان المسلمون فى السجون منذ عامين بعد حملة الدولة عليهم عام ١٩٦٥ وإعدام عدد من القيادات أبرزهم سيد قطب، وكان الشيوعيون قد عقدوا مصالحة مع النظام فخرجوا من السجون والمعتقلات وأصبحوا مشاركين فى قيادات النظام وخاصة فى أجهزة الإعلام

وانتقافة والتنظيم السياسى القائم الاتحاد الاشتراكى. أما الأحزاب السياسية التقليدية، فلم يعد لها وجود.

لكن محمد لبيب شقير وزير التعليم العالى كان له رأى آخر أعلنه فى جلسة مجلس الوزراء، وفق رواية وزير العدل عصام حسونة (ص ١٨٢)، إذ قال: "لقد تحركت مظاهرات الطلبة عقب صدور الحكم (الخاص بضباط الطيران). الذين حركوها هم عناصر يمينية رجعية. تتبعنا زعماءهم وجدناهم ممن الجمعية الشرعية ومن الإخوان للمسلمين. موقف الشرطة موقف عظيم".

والقارئ للكتب التى رجعنا إليها فى هذا الجزء لا يجد أبداً فى أى منها، ومؤلفوها - إذا استثنينا وائل عثمان، ليسوا من هذه الفئات، فضلا عن عشرات الأسماء التى وردت فيها، كلها على وجه التقريب كانت بعيدة عما يمكن وصفه بالعناصر اليمينية الرجعية ! وبدأ عصام حسونة يقرأ على المجلس تقرير النيابة العامة عن المظاهرات حيث ذكرت أنها بدأت أولاً فى حلوان على يد العمال، وبعد ذلك بدأت تنتشر فى مواقع عدة (ص ١٨٤). وذكر التقرير - على عكس ما قال وزير التعليم العالى عن الشرطة - أن للشرطة قد أطلقت الأعيرة النارية لفض المظاهرات وقد سقط اثنان من القتلى، كما أصيب عدد من المتظاهرين والمارة من أعيرة نارية، ومن رجال الشرطة أصيب ٢٢ ضابطاً، و ٦٥ شرطياً، و ٤٠ من الطلبة والأهالى. وأكد كذلك "إن هتافات المتظاهرين تجاوزت حدود قضية الطيران، وتناولت للنظام ذاته".

وأثناء المناقشة اقترب عبد المجيد فريد سكرتير مجلس الوزراء وقدم لعبد الناصر المنشور الصادر من طلبة هندسة القاهرة، والمتضمن طلباتهم وقد كان خالد عبد الناصر ابن الرئيس بينهم، وعلق عبد الناصر بقوله: "يبدو أن حكم صدقى محمود - قائد الطيران فى حرب يونيو - ليس له أولوية لدى الطلبة، إنهم يطلبون حل الاتحاد الاشتراكى، وإطلاق الحريات، وإعادة تحقيق المسئولية عن النكسة" (المرجع السابق، ص ١٨٨).

كان محمد فريد خميس صاحب النساجون الشرقيون الآن، واحداً من المشاركين فى حركة فبراير ٦٨، نقل السلامونى (ص ١٣٩) حيث كان طالباً بهندسة القاهرة، قوله: "الناس فى مصر كانت تشكو من مشاكل التطبيق الاشتراكى، لكن منظمة الشباب حلت لنا الإشكال، قالت: إن فيه تناقض رئيسى بيننا وبين الاستعمار التقليدى والجديد، وتناقضات ثانوية بيننا وبين بعض (يقصد الطبقات فى مصر)، وأن علينا أن نهتم

بالتناقض الرئيسي أكثر..."، ومع هذا قبضت السلطة - بعدها بقليل - على من يهتمون بالتناقض الرئيسي، مجموعة أسموهم القوميين العرب، وأسموهم الماركسيين، وقبضوا عليهم داخل منظمة الشباب ! وكانت تلك هي الصدمة الأولى فقد كان خميس شاهدا على وطنية وثقافة من قبضوا عليهم بحجة أنهم معادون للنظام .

وتحدث خميس كذلك عن لقاء حضره حسين كامل بهاء الدين الذين كان أمينا لمنظمة الشباب، عقب هزيمة ٦٧، وحاول كثيرا أن يتحدث عن النكسة وضرورة مشاركة الناس في إحداث التغيير المطلوب، لكن بهاء بيتسم ويسخر معلنا ظنه بأن فريد متأثر بحكاية زملائه في كلية الهندسة الذين سبق اعتقالهم (السلاموني، ص ١٤٥).

كان الطلاب حقيقة يتحدثون بشكل علني قبل إعلان أحكام الطيران " في اجتماع كلية الآداب - مدرج ٧٨ - دخلت شمال في النظام في أفعاله التي أدت إلى النكسة، وفي ثرائهم أيضا، تكلمت عن الفيلات اللي ورا الميريلاند (لعلى صبرى، وابنتى عبد الناصر)، ساعتها كان كل الشهداء اللي ماتوا في ٥٦ وفي ١٩٦٧ أمام عينيا.. واللى موتتهم الثورة كمان في السجون والمعقلات برضه كانوا قدام عيني" (المرجع السابق، ص ١٤١).

ومع ذلك فلم يرد النظام مع الأسف أن يعترف بحقيقة دوافع الطلاب، وأصر على الربط بينها وبين دوافع أخرى، خطب عبد الناصر في حلوان في ١٩٦٨: "إحنا نعرف حتى في الماضي يمكن العمال ضلوا بواسطة الرجعية، والطلبة أيضا ضلوا بواسطة الرجعية.. أنا بقول إن العملية بدأت عملية تلقائية هنا في حلوان (على أيدي العمال)، وبدأت عملية تلقائية في الجامعة، لكن بعد كده العملية ما أصبحت تلقائية: أنا برضه بأقول لإخواننا الطلبة في الجامعة: قبل ما نتقاد وراء أى شعار شوف مين اللي بيردد هذا الشعار، ما كل واحد ليه أوضاع طبقية، طبعا فيه ناس اتاخدت أملاكهم، وفيه ناس اتخدت أراضيهم، وفيه ناس اتأمنت مصانعهم، ودول أولادهم موجودين في أوساطنا"، ثم قال: "الرجعية اتحركت ازاي ؟ حاولوا استغلال مظاهرات الطلبة ورفعوا شعارات" (المرجع السابق، ص ١٧٩).

ونقل محمد عبد السلام (ص ١٢٣)، الذي كان النائب العام بعض هتافات الطلاب في مظاهرات ٢٥ و٢٦ و٢٧ فبراير التي اشترك فيها "آلاف" كما يقول: "وديتوا فين فلوسنا لما اليهود تدوسنا". "هيكل هيكل يا كداب بطل كذب يا نصاب". "البلد دي بلدنا واللى

ماتوا أولادنا". "لا انتهازية ولا رجعية يا جمال الشعب ساخط على الأحكام". "تسقط دولة العسكريين". "تسقط دولة المخابرات"... إلخ

وانتقلت العدوى إلى جامعة الإسكندرية، وصدر القرار بإغلاق الجامعات (المرجع السابق، ص ١٢٦). وفي يوم ٢٦ فبراير قام طلبة الجامعة بمظاهرات فى أنحاء مختلفة من مدينة الإسكندرية وردد المتظاهرون: "شعراوى - شعراوى جمعة وزير الداخلية - يا سفاح، لم كلابك يا شعراوى" - صوت الطلبة صوت الشعب - يا ليثى (أخو عبد الناصر) قول لأخوك اعدمهم يريحوك - شعراوى يا جبان راحوا فين شهداء حلوان - تسقط دولة المخابرات - قفلتم الجامعة ليه هم الطلبة عملوا ايه. إلخ

وتوالى صدور المنشورات، فمن ذلك ما يشير إليه عبد السلام (ص ١٢٨) أنه ضبط فى يوم ٢٩ فبراير (المحضر رقم ١٦٤ / ١٩٦٨ حصر أمن دولة) منشور حرره طلبة المعاهد العليا حقوق "البيان الأول" خاطب جماهير الشعب بقوله أن القائمين على الحكم فيهم كثير من الوصوليين والانتهازيين وأن الأنظمة السياسية فى الدولة فسدت وأنه يجب على الجماهير رفع الأصوات للناترة بناء جهاز سياسى ديموقراطى قوى، وللمطالبة بالحرية والجدية فى التطبيق الاشتراكى وتطهير الثورة من النفعيين.

ومن طريف ما ذكره محمد عبد السلام أن الرئيس عبد الناصر تسامع فى إحدى جلسات مجلس الوزراء عن الروح التى سادت هذه المظاهرات، وعن الهتافات التى رددت فيها، فسارع شعراوى جمعة إلى القول أن المظاهرات كانت تسودها الروح للموالية للحكومة، وأن الهتافات كانت تسبح بحمد رئيس الجمهورية ووزرائه ونظام الحكم. ولم يتمالك عصام حسونة، وزير العدل نفسه إزاء هذا التبجح فتساعل: إلى متى يغرر الوزراء برئيس الجمهورية ويخدعونه عن الواقع، وقال أن المصلحة تقتضى مصارحته بحقيقة ما حصل، وتلا مذكرة كل النائب العام قد حررها بناء على طلبه نماذج من الهتافات التى رددت. وبدا الامتناع على وجه وزير الداخلية، وما حدث بعد ذلك هو إعفاء وزير العدل من منصبه فى أول تعديل وزارى وحلول محمد أبو نصير محله (المرجع السابق، ص ١٢٩)، صاحب ما عرف بمذبحة رجال القضاء !

وكان من أثر ذلك صدور ما عرف ببيان ٣٠ مارس ليمتص موجة الغضب التى ثارت، وصفه عبد الناصر بأنه "برنامج للتغيير يستجيب للأمال العريضة التى حركت جماهير شعبنا إلى وقتها الخالدة يومى ٩ و١٠ يونيو" ! وتفسير الأمر واضح، فما حدث

في يونيو هو التفويض الكامل لعبد الناصر، أما ما حدث في فبراير فهو اعتراض ومطالبة، وهذا منطوق غريب على العقلية العسكرية.

كان الغريب في هذا هو عدم الإشارة إلى أن البيان هو استجابة للغضبة الطلابية والشعبية في فبراير ٦٨، وهو الأمر الحقيقي، ويظهر البيان - رغم أنه لم يكن فيما بعد ذا أثر على مسيرة النظام وتغيير أساليبه - وكأن لا صلة له بحركة الطلاب.

وإذا كان الأمر قد مال إلى السكون بعد ذلك، إلا أن شهر نوفمبر من العام نفسه ما لبث أن شهد أحداثا طلابية أخرى، حيث خرج طلاب المعهد الدينى بالمنصورة يوم ٢١/١١/٦٨ فى مظاهرة لم تكن سياسية، فقد كانت مطالبهم خاصة بالدراسة والعمل، وكانت هذه المظاهرات احتجاجا على القرارات التى أعلنها د. محمد حلمى مراد قصد بها إلغاء تلك التيسيرات المخجلة التى شابت التعليم فى سنوات سابقة والتى أشرنا إليها فى فصل سابق، وتعود الطلاب على مثل هذه التيسيرات ولم يرغبوا فى أن ينتقلوا إلى وضع جدى يندقق ويسعى إلى الحفاظ على جودة التعليم. ومن الغريب أن قرارات حلمى مراد كانت خاصة بالتعليم العام، وليس بالمعاهد الأزهرية، لكن الطلاب توقعوا - فيما يبدو - أن الأزهر - كالعادة - لا بد وأن يقتضى أثر وزارة التربية ويفعل ما فعلته.

لم يفكر أحد فى سرعة الذهاب إلى الطلاب ومحاورتهم، حيث كانوا بالفعل على غير صواب، لكن قوات الأمن تصدت لهم بقسوة وعنف (واتل عثمان، ص ٤١) حتى لقد قتل ثلاثة طلاب وفلاح، فكان أن استشاطت المدينة غضبا وازداد اشتعال المظاهرات مطالبة بسقوط وزير الداخلية (السلامونى، ص ٢٥٧).

وانتقل الخبر إلى طلاب جامعة الإسكندرية من أبناء المنصورة فكان أن انتقلت المظاهرات إلى هذه الجامعة، وهذه المرة لم تكن الحركة قاصرة على الطلاب وحدهم إذ سرعان ما انتشرت لتشمل جماهير عديدة .

وعقد الطلاب مؤتمرا فى كلية الصيدلة بالإسكندرية، وحددوا مطالبهم الآتية (الطلبة والسياسة، ص ١٨٧):

- ١- تحديد من هم المسئول الحقيقيون عن كارثة الطيران.
- ٢- بناء تنظيم سياسى فعال وإعادة النظر فى تنظيمات الشباب.
- ٣- معاقبة المسئول عن أحداث حلوان.
- ٤- إطلاق حرية الصحافة والنقد.
- ٥- تحية الليثى عبد الناصر (حيث كان مسئول الاتحاد الاشتراكى بالإسكندرية)

٦- إلغاء التفرغ السياسى

٧- خروج التوصيات من الجامعة للرئاسة رأسا.

٨- وقف تدخل المباحث فى حرية الجماهير ومراقبة الأفراد

وواضح أن معظمها هى نفس المطالب التى ترددت فى انتفاضة فبراير، مما يبين أن شيئا من التغيير لم يحدث، على الرغم مما جاء ببيان ٣٠ مارس. ويعطينا "أحمد كامل" صورة عن الأحداث فى مذكراته بمجلة المصور (١٩٩٠/٤/٢٠) فكتب قائلا:

"وذهبت إلى الجامعة.. كانت تحت حصار بوليسى مكثف.. لم أكن بعد وجها مألوفاً محافظ، ولذلك وجدت إلى جوارى ضابط شرطة يطلق بندقية رش فى اتجاه الطلاب للمعتصمين، خפת البندقية من يده وكادت تشب معركة جانبية لولا أن رأتى... مديو مباحث الإسكندرية آنذاك ووزير الداخلية بعد ذلك، قلت له: أخرج هذا الضابط بعيدا من هنا وأحضر عاطف الشاطر - من زعماء الطلبة - من السجن فوراً. جاءنى... بعاطف الشاطر، وهو فى نوبة بكاء حادة، قال: ضربونى يا أفندم. قلت له: كن رجلاً. ادخل إلى الجامعة الآن واجمع زملاءك فى القاعة الكبيرة وسوف أدخل وراءك لنجلس ونناقش جميعاً... جلست فى مواجهة الطلاب الغاضبين وقد أحضروا طالبا ينزف من طلقات بندقية، ثم قال أحدهم بصوت محرض وهو يشير إلى زميله: انظر ماذا تفعلون. أى تفاهم يمكن أن يكون بيننا. قلت "أنا لا أعرف شيئا، ووزير الداخلية هو الذى أعطى تعليماته لمسئولى الأمن بهذا الخصوص، وهو فرار خاطئ تماماً. واستمر الحوار المنفعل، بينما مسئولو الأمن خارج حرم الجامعة فى حالة ترقب وقلق. وهكذا اتصلوا بوزير الداخلية، واتصلوا بمكتب الرئيس، وقالوا: إن المحافظ دخل مبنى الجامعة، ونحن نخشى أن يفتك به الطلاب الغاضبون، ماذا نفعل؟ هل نقحم الجامعة لإتقاذه؟ ونقل سامى شرف على الفور الموقف إلى الرئيس عبد الناصر، وكان رده: لا اقتحام. اتركوه يتصرف وحده. لم يكن ممكناً أن تجرى المناقشة مع آلاف الحناجر الغاضبة، وذلك اقترحت عليهم أن يشكلوا لجنة للحوار".

وكان يوم الإثنين ٢٥ نوفمبر يوماً دامياً حقاً، فقد كانت الحصيلة حتى ذلك الوقت أن لقي ١٦ شخصاً مصرعهم (٣ طلاب، ١٢ من الأهالى، وتلميذ عمره ١٢ عاماً سقط تحت أقدام المتظاهرين، وأبلغ عن وصول ١٦٧ مصاباً من الأهالى إلى المستشفيات، وأصيب ٢٤٧ من رجال الشرطة (١٩ ضابطاً، و٢٢٨ جندياً)، وحطم ٥٠ أوتوبيس

نقل عام، ٢٧٠ لوح زجاج ترام، ١١٦ إشارة مرور، و٢٩ كشك مرور، وزجاج ١١ محلا تجاريا، منها جمعية استهلاكية نهبت كل محتوياتها. ٠٠ وتلفيات وأوجه تخريب أخرى (الطلبة والسياسة، ص ١٩٧).

وقد نشر السلاموني شهادة خطيرة للغاية للواء مصطفى الحناوى الذى كان قائدا للطيران عقب هزيمة يونيو ٦٧ حتى يونيو ١٩٦٩ لا نملك تكذيبها ونشعر بفزع كبير عند محاولة تصديقها، ولا نملك وسائل التحقق منها، ونكتفى بنقلها (السلاموني، ص ٢٨١):

"كانت المظاهرات فى الإسكندرية على قدم وساق فى نوفمبر ١٩٦٨، وكنت أنا فى مقر قيادة القوات الجوية أشتل عادى، بامضى أوراق مهمة، رن جرس التليفون، وكان على الخط الفريق أول محمد فوزى القائد العام للقوات المسلحة... قال محمد فوزى: اللواء المراسى فى اسكندرية طلع بالقوات بتاعته عشان يفرق مظاهرات الطلبة ماقدرش، أنا بديك أمر إزيك تفرق المظاهرات دى بضرب النار من طائرات الهليكوبتر... دى أوامر السيد الرئيس جمال عبد الناصر.. السيد الرئيس بيقول إن مظاهرات الطلبة الغرض منها إسقاطه.. ويطلب منا مسانده !"

وتصرف الحناوى بطريقة يظهر فيها وكأنه ينفذ الأمر لكنه فى الوقت نفسه لم يحمل الطائرات التى حلقت ذخيرة.

وللتأكيد طلب السلاموني شهادة آخرين، وكان منهم اللواء طيار د. جبر على جبر، وكان ضمن قيادة الطيران بين ٦٨ و١٩٧٤، واللواء نبيل كامل، قائد فرقة الهليكوبتر بالقوات الجوية من تاريخ الواقعة وحتى إحالته للتقاعد، وأقرأ بصحة الواقعة (المرجع السابق، ص ٢٨٨).

وتجمعت كثير من القوى والأجهزة الرسمية لتشن هجوما عنيفا على انتفاضة الطلاب بعد أن هدأت، وعلى مدى أسبوعين شنت الصحف الرسمية حملة للقضاء على أى قدر من التأييد تتمتع به الانتفاضة فى البلاد ككل، وقدمت الصحف الانتفاضة على أنها تخريب من فعل العملاء المحرضين الذين تحركهم قوى الثورة المضادة والتدخلات الأجنبية التى تهدف إلى القضاء على استقرار الجبهة الداخلية فى وقت الحرب (الطلبة والسياسة، ص ٢٠٢).

وهذا هو النهج المتكرر منذ أيام الاحتلال البريطانى، مهما اختلفت نوعية السلطة القائمة: اتهام أى انتفاضة شعبية بأقبح التهم، وكان جماهير الناس دائما راضون

ومؤيدون وسعداء بالوضع القائم... فقط، أيدي المخربين وتحريضاتهم، وإن دل هذا النهج على شيء فإنما يدل على عدم ثقة واضحة في إمكان أن ينهض الناس أو فريق منهم ليظهروا غضبهم عن وضع قائم، ولا يواجه أبداً بالحوار والمناقشة، وإنما " بالضرب في المليان " !

### أساتذة الجامعات:

كان أعضاء جمعية أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإسكندرية أول هيئة تعلن تأييدها لقيام الثورة بعد ساعات، مما جعل قادة الثورة يشعرون بقدر من الامتنان لهذا الموقف الشجاع، خاصة وأن الملك فاروق كان لا يزال ملكاً للبلاد، ولذلك كان عبد الناصر حريصاً على الالتقاء بهيئة تدريس هذه الجامعة عندما كان يلقي خطابه السنوي في السادس والعشرين من يوليو في أوائل سنوات الثورة الأولى.

وبفعل قانون التطهير الذي صدر في الشهور الأولى من الثورة، ذكر د. عبد المنعم الشرقاوي (روز اليوسف في ١٩٧٧/٦/٢٠) أنه في ديسمبر ١٩٥٢، فصل ثلاثة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة بقرار من مجلس الوزراء تنفيذاً لقانون التطهير، كما حدث ما يماثل هذا في الجامعتين الأخرين.

وكان الفصل يتم بناء على شكوى تقدم للجنة التطهير التي كانت تصدر قراراتها بعد تحقيق وسماع أقوال عضو هيئة التدريس فيما هو منسوب إليه وتمكينه من الدفاع عن نفسه، ثم تقدم تقريرها بأسباب الفصل لوزير التربية والتعليم - كان هو إسماعيل القباني - وكان قرار الفصل لا يصدر من مجلس الوزراء إلا إذا اقتنع بالأسباب الواردة في تقرير لجنة التطهير، وكانت قرارات المجلس تنشر في الصحف وفي الجريدة الرسمية.

هي إذن إجراءات قانونية تسير في طريق لا عبار عليه...

لكن يبدو أن الموقف الذي اتخذته جموع متعددة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات أثناء أزمة مارس بالمطالبة بعودة الجيش إلى ثكناته قد ترك جرحاً داخل قائد الثورة. صحيح أن الثورة استعانت بكثير منهم كوزراء، وأعضاء في تنظيماتها السياسية وهيئاتها الفنية المختلفة، لكن دائرة الاختيار انحصرت كما هو معروف من خلال ما عرف بأزمة الثقة مع المثقفين، ومشكلة أهل الثقة وأهل الخبرة، في نفر ساير النظام، بل وكثيراً ما كنا نرى من يظهرون ملكيين أكثر من الملك.

والغريب أن حركة المطالبة بعودة الجيش إلى نكثاته بدأت أيضا فى جامعة الإسكندرية، فقد اجتمعت هيئة التدريس بالجامعة يوم ٢٧ مارس وأصدرت بيانا طلبت فيه بإلغاء الأحكام العرفية وكل ما اتخذ من تدابير وإجراءات استثنائية فورا وحل مجلس قيادة الثورة " منذ اليوم"، وتركيز السلطة لحين اجتماع الجمعية التأسيسية (كانت قد اقترحت ضمن قرارات مارس) فى يد وزارة مدنية تتحمل المسؤولية أمام الشعب بالاشتراك مع رئيس الجمهورية (عبد الناصر وأزمة مارس، ص ١٩٦).

وفى اليوم التالى، ٢٨ مارس، اجتمع مجلس إدارة جمعية هيئة التدريس بجامعة القاهرة وإبراهيم بمعهد التربية للمعلمين، واتخذ قرارات بإلغاء الأحكام العرفية فورا وإطلاق الحريات فورا، وعودة الحياة الدستورية.

وكتب لويس عوض فى جريدة الثورة، الجمهورية، فى ٢١ مارس ١٩٥٤ دون أن يوجه اتهامات حادة بطبيعة الموقع الذى يكتب فيه، لكن مؤدى ما كتبه هو نفسه ما كان ينادى به كثيرون من المثقفين وأساتذة الجامعات أثناء الأزمة، فهو يقول فى هذا المقال الذى عنوانه بـ (دستور الشعب): "... ولم يعد الحكم للقوة حقا مصدر السلطات.. هى التى تختار النواب والوزراء وهيئة الحكم كلها، ولم يعد الحكم للقوة، ولا للظفر والغاب، ولكن لمن يفوز فى حومة الانتخابات.."، وكتب أيضا فى المقال نفسه تعليقا على ما اتخذ من قرارات: "إن رفع الرقابة عن الصحف خطوة كبيرة، يجب أن يتلوها إلغاء الأحكام العرفية وإطلاق سراح المعتقلين".

ثم شهدت الجامعات ما عرف بمذبحة الجامعات فى سبتمبر من عام ١٩٥٤، بفصل عشرات من خيرة الأساتذة (أحمد حسن عبيد، ص ٢٦٢)، ويكفى الإشارة إلى أن منهم لويس عوض، وعبد العظيم أنيس، ومحمود أمين العالم.

كان السبيل مختلفا تماما عما حدث أثناء حركة التطهير فى ديسمبر ١٩٥٢، فلقد صدر قرار الفصل من مجلس قيادة الثورة، وصدر مفاجأة للجميع، ومنه نشره فى الصحف، وأبلغ القرار للأساتذة بخطابات سلمها إليهم ساع من الكلية طاف عليهم فى منازلهم مساء الخميس ٢٣ من سبتمبر ١٩٥٤ (عبد المنعم الشرقاوى، فى روزاليوسف، فى ١٩٧٧/٦/٢٠).

ولما طلب مجلس الدولة فى عام ١٩٥٦ بيانا من الجامعة عن أسباب الفصل بمناسبة القضايا التى رفعها الأساتذة المفصولين مطالبين بالتعويض عن فصلهم، أجابت الجامعة بأن ليس لديها أية معلومات عن هذه الأسباب، وليس فى ملفات هؤلاء الأساتذة ما يشير

إلى شئ في ذلك المجال. وقد ثبت ذلك في أحكام مجلس الدولة، ورفضت الطعون على أساس أن الفصل "من أعمال السيادة".

ومن الصعب على النفس حقا أن نقارن بين هذا الموقف وبين ما كان يحدث قبل الثورة، وفي عهد إسماعيل صدقي المعروف باستبداده، فقد أصدر وزير المعارف قرارا سنة ١٩٣٣ بنقل طه حسين إلى وزارة المعارف، وكانت الجامعة تابعة للمعارف، تظاهر الطلاب وأضربوا، وقدم أحمد لطفى السيد استقالته كمدير للجامعة، واستمرت الجولة داخل مجلس النواب المكون أساسا من حزبي الشعب والاتحاد بناء على انتخابات صدقي المزورة، وفي النهاية صدر قرار الفصل.

وعندما سقطت وزارة صدقي، وعاد لطفى السيد مديرا للجامعة اشترط تغيير القانون بحيث لا يسمح بنقل أعضاء هيئة التدريس إلا بعد موافقة مجلس الجامعة (حسان محمد، ص ١١٥).

وما كان الطلاب يستطيعون في فترتنا أن ينتفضوا من أجل أستاذ تم فصله، لا مجرد نقل، وما كان لمدير جامعة أن يستقيل من أجل هذا أيضا لأن قوة الردع كانت جاهزة باستمرار!

وقد حاول بعض المفصولين أن يستجيبوا لطلب الحكومة العراقية التعاقد معهم للعمل بالتعليم العالى العراق، إلا أن مصر رفضت ذلك كما ذكر ذلك بعض هؤلاء في تحقيق صحفى (روزاليوسف، ١٧/٢/١٩٧٥).

والحق أن قرار الفصل كان ذا أثر بعيد المدى على مستقبل الجامعة في مصر... فلقد خسرت مصر بعض طاقاتها العلمية والفكرية، استغرقت سنوات طويلة حتى وصلت إلى ما وصلت إليه، صحيح أن بعضهم استطاع أن يواصل عطاءه بصورة أو بأخرى، لكن المشكلة فيما رسبه هذا من وضع حجر أساس لمقولة ينطبق عليها الوصف الشائع: كلمة حق أريد بها باطل، أما هذه المقولة فهي "التزام الجامعة" فماذا يعنى هذا الالتزام؟ للوهلة الأولى تكون الإجابة بمتطلبات واحتياجات المجتمع ومشكلاته، وهنا تبرز سؤاة كل نظام شمولى، إذ سرعان ما يختزل المجتمع كله فى "الدولة"، ثم تختزل الدولة فى مجموعة حاكمة، ثم يختزل الأمر فى المجموعة الحاكمة فى فرد واحد، لا يمكن أن يتسع وقته وطاقته لمتابعة كطل صغيرة وكبيرة، وهنا تكون الفرصة التى أشرنا إليها مرارا، لمديرى المكاتب والمعاونين والسكرتارية، أن يكونوا هم المسيطرون الحقيقيون!

ومن أخطر القوانين التي صدرت، القانون رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٥٤، والذي أعطى لمجلس الوزراء، وعندما نقول مجلس الوزراء في هذه الفترة، أى زعيم الثورة نفسها، سلطة عدم الأخذ برأى المجلس الأعلى للجامعات والمجالس الجامعية، حيث نص على ما يلي فى مادته الأولى: "استثناء من أحكام المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤ بإعادة تنظيم الجامعات المصرية، يجوز خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون إصدار القوانين والقرارات المشار إليها فى هذه المادة دون أخذ رأى مجالس الجامعات أو موافقة المجلس الأعلى للجامعات" !!

ومن هنا كان من الطبيعى أن يودى هذا إلى أن يترجم الالتزام بالمسايرة والتبرير والتسوية وقبول الأمر الواقع، وإزاء هذا اتسعت دائرة الصامتين ليشكلوا الأغلبية. ولقد اتضح هذا جلياً أثناء الانتفاضة الطلابية الأولى فى فبراير، والثانية فى نوفمبر عام ١٩٦٨، فماذا كان موقف أعضاء هيئة التدريس (حسان محمد، ص ١٠١)؟

انقسم هؤلاء إلى ثلاث مجموعات:

- الأغلبية الصامتة التى آثرت البقاء فى بيوتها أو إغلاق باب مكاتبها.
- وفريق من قيادة طليعة الاشتراكيين حاولوا خلال الحوار مع الطلاب تغيير اتجاهاتهم، فاتهمهم عدد من الطلاب " بالعمالة " للسلطة فضلوا الانسحاب.
- وقليل من الأساتذة المخلصين الشجعان الذين تحملوا تزويد المعتصمين بما يسد رمقهم أثناء اعتصام استمر أربعة أيام، مع تقديم المشورة والنصح بقدر استطاعتهم.

ولقد سبق أن أشرنا إلى فقرات عدة من كتاب هيكل الشهير عن (أزمة المتقنين)، إذ لا شك أن المعنى بالمتقنين فى أغلب الأحوال هم أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، والذين نجد أن هيكل قد ظلمهم كثيراً، فهم لم يعزلوا أنفسهم بعد الثورة، ولم يقفوا منها موقفاً سلبياً، فكما سبق أن أشار إلى ذلك هو أن الطلائع الشابة ومعها الجماهير المؤيدة استطاعت أن تعزل المتقنين، وأن تبعدهم عن اتخاذ القرار، لأنها وجدت منهم الهمس أو بوادر المعارضة، وهذا أمر يتنافى والطبيعة العسكرية التى لا تستطيع أن تتحمل المعارضة أو تتقبل ما يخالف أوامرها، فلقد طبعت على إصدار الأوامر والعمل على تنفيذها دون أدنى معارضة (محمد سكران، ص ١٥٣).

ويقتضينا الأمر أن نتوقف أمام بعض الحالات التى مورس معها قهر واستبداد...

كان الدكتور رشوان فهمى، عند قيام الثورة مدرسا بكلية الطب بجامعة الإسكندرية، وكان هو وراء أول برقية تأييد تصل الثورة، وظل مؤيدا للثورة طوال الخمسينيات فى كل خطواتها، ثم بدأ الأمر يختلف فى الستينيات حيث بدأ يعلن انتقاداته لسياسة الثورة، وكانت الواقعة البارزة، تعليقه على ما سبق أن صرح به عبد الناصر من أن المصريين هم الذين يديرون قناة السويس، التى حققت كفاءة ونجاحا منقطعى النظر، لكن قصر العينى استمر الحال فيه سينا (سامى جوهر، ص ٢٣٢).

كان تعليق أستاذ الطب الشهير أن الذين يهاجمون قصر العينى وإدارته ويقارنونه بنجاح قناة السويس قد أخطأوا المقارنة لأنهم لو أعطوا إمكانيات قناة السويس لقصر العينى وأعطوا إمكانيات قصر العينى لقناة السويس، لأصبح قصر العينى مستشفى عالميا ولأغلقت قناة السويس !!

وقال حسن إبراهيم، أحد قادة الثورة أنه كان على علاقة طيبة برشوان ووجد فيه الشخص الوطنى سليم الوطنية، الصريح إلى أبعد حدود الصراحة، محبوب من الجميع، ورشحه أميناً للاتحاد الاشتراكي عام ١٩٦٤ بالإسكندرية، لكن عبد الناصر رفض ذلك (المرجع للمسبق، ص ٢٣٣). وذكر حسن إبراهيم وقائع أخرى تظهر رفض عبد الناصر لأستاذ الطب، ويسجل عدم درايته بالسبب وراء هذه الكراهية والرفض، ولكنه إذا عاد إلى ما اتخذته أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإسكندرية من قرارات إبان أزمة مارس، لعرف السبب !

وفى سنة ١٩٦٥ كان هناك اتجاه فى اجتماع عقده عبد الناصر ضد ترشيح رشوان نقيبا للأطباء، لكن الرجل أصر على ترشيح نفسه، ونجح للمرة الثالثة، وكان لابد لهذا أن يضايق عبد الناصر، لكنه لم يفعل إزاءه شيئا.

وأثناء احتفالات العيد الرابع عشر فى ٢٣ يوليو ١٩٦٦ ألقى رشوان خطابا خطيرا، من المؤكد أنه نقل لعبد الناصر، وجاء فى هذا الخطاب الذى امتلأ غمزا ولمزا فى النظم للقيام (المرجع السابق، ص ٢٣٤):

نحن نؤمن أنه من الواجب على كل مواطن أن يتقدم ليأخذ مكانه فى صفوف العمل الإيجابى، فهذا الوطن ملك لكل فرد، والثورة ملك لجميع الشعب، ومن واجبنا نحن الذين هيات لهم الظروف العلم والمعرفة أن نتقدم للقيادات الفكرية.. فنورتنا علمية.. والبلاد فى حاجة لكل فكر ثورى متعلم ينير طريق الثورة بعلمه وثوريته ومعرفته... إن للشعوب قد تخذع إلى حين، ولكن لا يمكن خداع الشعوب بصفة الدوام، والشعوب لا

يمكن أن تخضع للظلم بصفة دائمة أيضا. وإن الشعب إذا سالم مغلوبا على أمره إلى حين، فلن يستسلم للظلم أبدا بصفة دائمة. فكلما ازداد ظلم الحاكم قربت نهاية حكمه...".

وتم التربص بالرجل، حتى قال قولته الخاصة بقصر العيني، فكان فصله من الاتحاد الاشتراكي، وهذا الفصل من شأنه أن يسقط عضويته في نقابة الأطباء، بقرار اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٦، وتم ذلك يوم ٢١ أغسطس.

ولأن أستاذاً آخر بطب القاهرة هو عثمان وهبي كان حاضرا كلمة رشوان، وصفق لما قال، بل دعا الحاضرين أن يصفقوا، نالته العاصفة المدمرة، فقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٦ لسنة ١٩٦٦ في اليوم نفسه بفصل رشوان من جامعة الإسكندرية، وفصل عثمان من جامعة القاهرة.

وأصدر مجلس نقابة الأطباء قرارا بفصل رشوان استجابة لإرادة القيادة السياسية في الثالث والعشرين من الشهر نفسه، وكان قد صدر قرار يوم فصله من الجامعة بفرض الحراسة عليه وأفراد أسرته، والشئ نفسه بالنسبة لعثمان وهبي (المرجع السابق، ص ٢٣٦).

ولنا أن نخيل كم كانت هي المعاناة المعيشية التي عاشها الرجل بعد ذلك.

أما الحالة الثانية فهي الخاصة بالدكتور عبد المنعم الشوقاوي الذي كان أستاذا بكلية الحقوق بجامعة القاهرة والذي كان من حسن حظه أن تبنت قضيته جريدة الأهرام، أو إن شئنا الدقة محمد حسنين هيكل... ففي العدد الصادر من الأهرام في ٨ يناير ١٩٦٨ نجد عناوين مثل: (الكشف عن وقائع تعذيب الدكتور الشوقاوي - ما هو السبب وراء الإنكار أمام النيابة، ثم الاعتراف المفاجئ بعد ذلك؟ - شهادة وكيل النيابة وجندي للحراسة كشفت للمحكمة أدلة التعذيب - لماذا يعترف الدكتور الشوقاوي على أهله وأصدقائه وزملائه؟ علامات استفهام كثيرة: لماذا ينحرف جهاز المخابرات؟).

وقد جاء بهذا التحقيق أن قضية الدكتور عبد المنعم الشوقاوي قد نظرت أمام محكمة عسكرية مركزية ذات اختصاص عال يرأسها المقدم الجوي عبد الفتاح السيد الدماطي، وأن الحكم بالبراءة قد صدر في ٢٦ ديسمبر، وأفرج عن الدكتور عبد المنعم الشوقاوي ظهر اليوم التالي.

ونشر الشوقاوي في روز اليوسف (١٩٧٧/٧/٤) يقول أنه اتهم في مايو ١٩٦٧ بأنه متآمر لقلب نظام الحكم بالقوة " وأصارك القول. لقد اعترفت بالمؤامرة المزعومة

بعد التعذيب. فضلت الإعدام - عقوبة الاعتراف بالمؤامرة - على التعذيب، وعند المحاكمة أغفلت تهمة التآمر على قلب نظام الحكم بالقوة واقتصرت التهمة على أننى أعارض الاشتراكية والحراسات وحرب اليمن " !!

وفى يوم ٩ يناير ١٩٦٨ نشرت الأهرام خبراً على صفحتها الأولى بأن السيد حسين الشافعى رئيس محكمة الثورة (وقتئذ) أحال إلى رئيس مكتب التحقيق والإدعاء المذكورة التى كان رئيس المحكمة قد تلقاها عن وقائع تعذيب الدكتور الشرفاوى لتحقيقها .

وكشف الأهرام لمثل هذه القضية يثير تساؤلاً: وهل كانت هى الوحيدة التى يحدث فيها ما حدث ؟ الإجابة بالنفى، فكم من عشرات الوقائع المماثلة التى لم تصادف حسن الحظ الذى صادفته هذه المرة، بإثارة الأهرام لها، فأحياناً ما كانت إثارة مثل هذه القضية يأتى فى سياق صراع القوى القائمة، عندما يريد هيكمل أن يضرب إحداها، فيسعى إلى أن يعربها أمام الرأى العام ويحرجها وهو ضامن أنه بعيد عن التهديد بحكم صلته المعروفة بعبد الناصر. وفضلاً عن ذلك فلا ننسى علاقة الأخوة بين عبد المنعم الشرفاوى والكاكتب الشهير فى ذلك الوقت عبد الرحمن الشرفاوى.

ومن هنا تأتى أهمية المقال الذى نشره جمال العطيفى فى التاسع من يناير ١٩٦٨ على صفحات الأهرام نفسه، حذفته منه بعض السطور، ونشره كاملاً فى كتابه (ص ٣٨٦، دار حول خطورة قانون الأحكام العسكرية الذى تمت فى ظلالة محاكمة هذا الأستاذ الجامعى الكبير، أستاذ القانون، ظلماً، وكان من السطور المحذوفة: "... والجماهير التى جزعت مما يمكن أن يصيب أى فرد منها نتيجة انحراف أى جهاز لا يخضع لرقابتها الشعبية، تترك فى نفس الوقت بغريزتها وفطنتها ووعيتها، أنه ما لم يجر هذا الحساب وفقاً للقانون والعدل، فإننا سنظل ندور فى حلقة مفرغة لا تنتهى بنا أبداً.. ولذلك فإنها وهى تريد أن تضع حداً للأساليب المعيبة التى قد يكون بعض العاملين فى أجهزة الأمن قد لجأ إليها أو أمر باتخاذها تترفع عن أن يكون اتباع نفس الأساليب هو سبيلها للجزاء، وهى لا تريد أن تضن بالعدل على أولئك الذين ضنوا به على كل من وقف فى وجه أطماعهم وضنوا به على كل من هيا لهم الوهم المريض أن تعذيبهم لهم ينجح فى الكشف عن الحقيقة التى عجزت مقدرتهم عن أن توصلهم إليها".

## الشفافية والحرية الأكاديمية:

يعتمد التعليم في أى مجتمع من المجتمعات، بل ويعتمد تقدم المجتمع بصفة عامة، على مقدار ما يحققه البحث العلمى من درجات ومستويات تقدم. وإذا قلنا "للبحث العلمى" قفرت إلى أذهاننا فى التو واللحظة "المعلومات"، وإذا قلنا المعلومات قفرت إلى أذهاننا أيضا على الفور الأرقام والإحصاءات، ولا نظن أننا بحاجة إلى أن نعدد نماذج من البحث العلمى يستحيل أن تتم إلا فى ضوء توافر المعلومات الإحصائية اللازمة لها.

لكن النزعة العسكرية الحاكمة، المشغولة دائما بالهاجس الأمنى تصورت أن كل الأرقام لا بد وأن يسمح بالاطلاع عليها بحذر شديد وكان المسألة تدخل فى باب أرقام وإحصاءات خاصة بالقوات المسلحة، خاصة وقد أصبح مفهوم الأمن القومى ولسعا ليشمل كل ما يتصل بمقومات القوة المجتمعية العامة، وبالتالى تصبح الإحصاءات الخاصة بالتعليم والزراعة والصناعة والتجارة والمال "أسرارا" تحتاج إلى إحاطتها بسياج من العوائق والمحظورات.

ومنذ سنوات طويلة وبمصر جهاز عرف باسم "مصلحة الإحصاء" كان ينشر إحصاءات مختلفة وبتيحها لكل من يريد الاستفادة والاطلاع عليها. وإذا كان من مهمات القوات المسلحة أن يكون بها ما يختص بالتعبئة العامة، فهذا يكون وقت الحرب أو التهديد بها، وهو بطبيعة الحال لا بد أن تكون له قوانينه التى تحفظ له السرية وعدم الذبوع.

ومع ذلك فقد ضمت مصلحة الإحصاء إلى إدارة التعبئة العامة فى مصلحة واحدة أصبحت تسمى "مصلحة التعبئة العامة والإحصاء"، التى أصبحت بعد ذلك "الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء".

وأصبحت الأرقام من حق جهة واحدة تملك وحدها أن تجمعها أو تنشرها، ولم يعد من الجائز لأية وزارة أو هيئة أو جهة أو أى فرد فى الحكومة أو فى القطاع العام أو القطاع الخاص إجراء أى إحصاءات أو تعدادات أو استفتاءات ليست ضمن برنامج الجهاز المركزى أو نشرها إلا بموافقتة، حتى ولو كانت هذه المعلومات أو البيانات بعيدة كل البعد عن مصالح الدولة العليا أو أمنها أو متطلبات الجهود الحربى (جمال العطيفى، ص ٦١١).

وزاد الطين بلة صدور قرار من رئيس الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء فى العاشر من فبراير عام ١٩٦٨ أعاد فيه النص على الحظر المفروض على أية وزارة أو هيئة أو جهة أو فرد فى نشر البيانات أو المعلومات الإحصائية. ولم يكتف بذلك، بل أضاف سريان الحظر على ما ينشر فى الصحف والمجلات والمطبوعات على اختلاف أنواعها من البيانات والمعلومات الإحصائية ونتائج الاستفتاءات (المرجع السابق، ص ٦١٢).

وأصبح طريق البحث العلمى أمام طالبه طرقا محفوقا بالعقبات والعوائق، وبرزت هذه المشكلة بدرجة أكثر حدة بالنسبة للمبعوثين المصريين إلى الخارج لنيل درجة علمية عالية، فبعض هؤلاء كانوا يختارون أحيانا قضية تتصل بالمجتمع المصرى، بجئ فى إجازة محدودة المدة ليحصل على البيانات التى يحتاجها بحثه، أو يريد أن يجرى استفتاء أو استبانة، ولا يستطيع ذلك إلا بعد أن يحصل على موافقة جهاز التعبئة والإحصاء، حيث لا يعطون الموافقة بسرعة، فأحيانا ما يحاط للطلب بقدر من الشك، مما يقتضى التأنى والتحرى، فيمضى الوقت بسرعة، فيضطر إلى طلب وساطات، بعضها شرعى وبعضها الآخر غير شرعى.

وقد أشار العطيفى إلى شئ من هذا فى ما كتبه د. عمرو محبى الدين فى أهرام ١٩/١٠/١٩٦٨ عن خطاب على إبراهيم غنيم عضو بعثة للدكتوراه والذى نشره الأهرام فى ١٧ أكتوبر كنموذج للمعوقات التى يصادفها الباحثون.

وقد بدأت مناقشة هذا الموضوع بعد أن نشرت جريدة الأهرام للصادرة فى ١٣ أكتوبر ١٩٦٨، وفى الصفحة الأولى خبرا تحت عنوان (واقعة خطيرة)، عن قيام نيابة أمن الدولة بالاشتراك مع هيئة المخابرات العامة بالقبض على مدير مركز علمى كبير وقالت إنها تحتفظ باسمه منعا للتشويش (وهو المركز القومى للبحوث والإعلان المعروف باسم "أراك"، والذى كان تابعا لهيئة الصحافة العربية المتحدة التى كانت تشرف على مؤسسة الأهرام ودار المعارف وقتذاك)، وجاء بالخبر أن التحقيق قد جرى مع مدير المركز بناء على معلومات صادرة من رئيس الجهاز المركزى للتعبئة بناها على أن إحدى الدراسات الاقتصادية التى أعدها هذا المركز حوت معلومات لا يوافق جهاز الإحصاء على إذاعتها. وقد وصفت جريدة الأهرام هذا الإجراء بأنه قد أحاطته مجموعة من الشوائب، منها أن اتخاذ الإجراء فى الساعة الخامسة والنصف من الصباح وضع لم يعد مقبولا لأن "زوار الفجر" على غير انتظار ظاهرة لا نريدها فى

هذا البلد، وهى ضد طبيعته الوطنية وضد طبيعته الثورية، وأن روح القانون تتعارض مع القبض قبل التحقيق ومع مصادرة حرية المواطن قبل ثبوت أية تهمة عليه (المرجع السابق، ص ٦٠٨).

وهكذا تتكرر القضية، فالموضوع هنا يمس الأهرام الذى يرأسه محمد حسنين هيكل، فاستطاع مستشاره القانونى أن يكتب عن الواقعة وينقد، فمن لعشرات، بل ولمئات الباحثين الذين عانوا من معوقات البحث العلمى من هذه الزاوية، زاوية حرية الاطلاع والقيام بالاستفتاءات واستطلاعات الرأى ونشر البيانات ١٤

لكننا على أية حال نحمد الله أن " مس " الأهرام شئ من هذا، فقد أفاد بالفعل قضية حرية البحث العلمى والفكر، فيما عقب به على الواقعة، حيث سجل الملاحظات التالية: (أمين هويدى أضواء على أسباب نكسة ٦٧، ص ٢٠٤):

١- القضية الأولى هى السلطة المخيفة التى يمنحها قانون الإحصاء لرئيس الجهاز المركزى المختص به.

وفى الحقيقة فإن أمر عديد من الأجهزة المركزية يستحق إعادة النظر، ففى وقت من الأوقات أصبحت الأجهزة المركزية ذات السلطات المتشعبة والحاكمة هى آخر صيحة فى تثبيت القوة المطلقة للمسئولين عنها بصرف النظر عن دور بعض هذه الأجهزة فى تسهيل الخدمة العامة أو التحول إلى عبء عليها.

وقانون التعبئة والإحصاء على وجه التحديد يحمل من المواد ما تستطيع كل منها أن تتحول إلى حبل مشنقة بالنسبة لكل فكرة خلاقة ولأى بحث عميق فإن ذلك القانون يعطى سيطرة أبدية على الأرقام لهذا الجهاز.

٢- القضية الثانية أن الإنسان فى هذا الوطن يجب أن يظل إنسانا فى كل وقت وإن وجه إليه الاتهام، وحتى إذا ثبت عليه هذا الاتهام...

٣- أنه مع كل التقدير لأهمية دور جهاز المخابرات فى الحفاظ على الأمن القومى فى هذه الظروف، ومع الأمر الواقع فعلا من أن هذا الجهاز يقوم بدور أساسى فى هذه المهمة الكبيرة، فإنه من الخير أن تكون الحدود المرسومة لعمل هذا الجهاز واضحة حتى لا يحدث خلط وتجاوز عانىنا منه فى مرحلة سابقة، ويتحتم بذل كل الجهود لمنع احتمال تسربه إلى مرحلة تتعلق بها الآمال.

أما من حيث الحرية الأكاديمية، فإن هذه القيود والعوائق والترهيب الأمنى فلا بد وأن يكون لها رد فعل سلبى على الحرية الأكاديمية وخاصة فى الجامعات، ولعل من المفيد

أن نسوق مثالين هنا لا نعتمد فيها إلا على الخبرة الشخصية باعتبارنا "شهودا"، وإن كان هذان المثالان يخصان اثنين من الهيئة المعاونة (المعيدين والمدرسين المساعدين). أما أولهما فهو زميلنا الدكتور محمد نبيل نوفل، الذي كان معيدا في كلية التربية بجامعة عين شمس، عندما نوقشت رسالته للمجستير في صيف عام ١٩٦٧، بعد هزيمة يونيو.

كان الرجل، بشهادة الجميع، جادا ومجتهدا إلى أقصى حد يمكن تصوره، مكبا على القراءة وجمع المعلومات إلى درجة فاقت ما هو مطلوب منه بالنسبة لهذه الدرجة، وكان موضوع رسالته يتعلق بأراء أبي حامد الغزالي التربوية.

وكانت لزميلنا آراؤه البحثية التي قد لا نتفق معه عليها، ولكنه لم يجتهد ويصيح ذا رأى خاص بالنسبة لبعض القضايا التي تناولها إلا - كما قلنا - بعد استقراء لعشرات المراجع والمصادر، الأصلية والأولية والثانوية، سواء باللغة العربية أو الإنجليزية. ومع ذلك فقد فزع منها الأستاذ المشرف، وإذا به ينقلب مائة وثمانين درجة على تلميذه الذي كان يصحبه كظله ما يقرب من خمس سنوات كاملة.

واعتمادا على معلومات شفوية عرفتها فقد اختار أستاذا من خارج الكلية متخصصا في الفلسفة الإسلامية من الذين يتخذون موقفا فكريا مغايرا لموقف الباحث، ولم يكن هذا الاختيار اعتباطيا بقدر ما كان مقصودا للهجوم العنيف على الباحث. وبالفعل، لم تشهد الكلية مناقشة في سخونتها وعنفها مثل هذه المناقشة التي استمرت ست ساعات، كانت كلها هجوما عنيفا على الباحث.

وقبل المناقشة، وصباح نفس اليوم طلبني المشرف ليتأكد أن كل زملائنا المعيين سوف يحضرون المناقشة، وتصورت ساعتها أن ذلك حرصا منه على أن يتعلم هؤلاء من المناقشة أصول وقواعد البحث العلمي، لكن ما حدث، وما شعرناه أن الأمر كان مبيئا، جعل هذا الحرص على حضور كافة المعيين هو تحقيق المثل السائر "اضرب المربوط يخاف السائب"!

وعندما أعلنت النتيجة، كان التقدير أقل كثيرا من طاقة وقدر وجهد الباحث، فقد كنا نعابشه خمس سنوات يوميا على وجه التقريب، وفي كل يوم ساعات طويلة، ونعلم كل صغيرة وكبيرة عن الجهد المبذول بحكم ما كانت عليه مجموعتنا في تلك الفترة من ترابط. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل علق منح الدرجة على تنفيذ الباحث لتعديلات كثيرة وجوهرية تمس بنيتها وتوجهاتها.

ووجدنا زميلنا يرفض أن ينفذ شيئا من هذا المطلوب لأنه معاكس لما يقتنع به، وتلك شجاعة كان من المفروض أن تحمد له، لكن كان هناك إصرار على أن ينفذ ما قيل له وإلا لم يمنح الدرجة. هنا هرع بعض الزملاء إلى القيام بعمليات الحذف والاختصار بأنفسهم، إنقاذاً للزميل الضحية.

وكان لهذا الموقف أثر بالغ السوء على صاحبنا. كنا نحن، ربما أكثر منه، إحساساً بعمق ما حدث من تغير. كان قهراً مؤسفاً ومخجلاً لباحث في أول الطريق كيف تكون الحرية الأكاديمية وكيف تمارس ؟

هل نعلق ما حدث في رقبة الثورة ؟

لا نستطيع بطبيعة الحال، لكن ما نود ترجيحه هو أن المناخ السائد وممارسات شبيهة على المستوى القومي، كان من شأنه أن يفرز مثل هذا النمط المؤسف.

أما المثل الآخر فكان لمدرس مساعد، استدعاه أستاذه تليفونيا لأمر يتصل بأعمال أخرى غير بحثية، فما أن حضر، حتى راح الأستاذ - وكان ذلك أمام جمع من أساتذة الكلية - يسأل الباحث: أين أنت يا أستاذ ؟ كلما سألت عنك يقولون في دار الكتب، أو في متحف التعليم أو في دار الوثائق... وأثناء ذلك كان صاحبنا يشعر بالفخر أن أستاذه كلما سأل عنه وجده في مكان بحثي مكبا على البحث، لكنه فوجئ بالقول القنبلة: إنت فاكرك أنك حاتخذها (الدكتوراه) بعلمك ؟ ومين من هؤلاء خدها بعلمه ؟ (وأشار إلى الأساتذة الجالسين، دون أن ينطق أحدهم بكلمة)، ثم هدد وتوعد، وإزاء هذا التهجم الصارخ والظلم البين فقد صاحبنا أعصابه ففلتت منه عبارة حادة، فكان الإنذار بأن الباحث لن يحصل على الدكتوراه !

بعد أسابيع وجيزة سلم الباحث مخطوطة رسالته للأستاذ، فإذا به يفتحها أمام الجميع في جلسة السمنار، ويتوقف أمام الصفحة الأولى ويشبع صاحبنا تقريبا ونقداً لأنه في أول سطورها استند إلى مرجع لمؤسس الدولة السوفيتية: لينين ! وكذلك عدد آخر ممن ساروا على الطريق نفسه !

لم يكن صاحبنا ماركسيا في يوم من الأيام، لكن الموضوع كان يتصل بنشأة حركة الاستعمار العالمي، فوجد أن خير من يستند إلى تحليلاتهم هم هؤلاء اعتمادا على الحكمة النبوية المؤكدة أن الحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أولى بها، لا يبالي من أى وعاء خرجت.

لم تكن المسألة مسألة مناقشة علمية فكرية، وإنما كانت تصفية حساب. وقبعت الرسالة فى مكتب الأستاذ ستة أشهر كاملة تغطى فى نوم عميق دون أن يسمح لها بالإهراج إلى أن أذن لها الله بالتحرك !  
لا نحمل هنا أيضا الثورة مثل هذه الواقعة، وإنما نشير إلى آية أخرى من آيات كانت تشير فى اتجاه مناقض لحرية البحث العلمى فى الجامعة.

### ديموقراطية المشاركة:

التعليم أمر مجتمعى لا تختص به المدرسة أو المعهد أو الجامعة فقط، بل تختص به كذلك الأسرة، مما حتم التعاون والمشاركة بين كل من الآباء والأمهات والمعلمين فى كل ما يتصل بتربية وتعليم الأبناء، وهذا ما دعا إلى العمل بفكرة مجالس الآباء والمعلمين.

كذلك فإن الطلاب يجب أن يكون لهم رأى فى القضايا المتصلة بتعليمهم، وأن يمارسوا للديموقراطية فى المناقشة وطرح القضايا، وهم لا يقلون عن الكبار دراية وعلمًا بما هو ضرورى لرعاية حقوقهم وكيفية أداء واجباتهم، ومن هنا كانت فكرة الاتحادات الطلابية.

وأول خطوة على هذا الطريق قامت بها وزارة التربية فى مذكرة قدمتها فى يوليو ١٩٥٥ دعت فيها إلى تشكيل رابطة تجمع بين معلمى التلاميذ بأولياء أمورهم بشكل منظم يطلق عليه اسم "جمعية الآباء والمعلمين"، وقد حددت أغراض هذه الجمعية فى النقاط التالية (محمد عطوة، ص ٩٠):

- معالجة المشكلات الاجتماعية للطلاب بتعاون المدرسة مع الأسرة.
- تنظيم الحياة المدرسية وتوفير الجو المدرسى الصالح لنمو الطلاب على أسس من التقارب الاجتماعى والتقافى بين المدرسة والأسرة.
- توجيه المدرسة للقيام بوظيفتها الاجتماعية فى خدمة البيئة مما يرفع المستوى الثقافى والصحى فى المحيط الاجتماعى للمدرسة.

وقد كان متوقعا أن يرحب بالمشروع الجديد الآباء والأمهات، لكن الغريب أن هذا المتوقع لم يحدث، ويبدو أن من عوامل هذا أن الوعى بين الآباء والأمهات بمثل هذه الفكرة التى كانت جديدة على التعليم المصرى لم يكن قد انتشر وذاع، وإن لم ننكر أن للعلاقات بين المدرسة والبيت، لم تتقطع قبل ذلك، لكنها كانت تتم بصورة فردية

ووقتية، أما أن تتخذ شكل تنظيم دائم له قواعده ومهامه وشروطه، فهذا هو الأمر الجديد.

وفضلا عن ذلك فقد وقع في وهم كثيرين أن هذه الجمعية لم تنشأ إلا من أجل الحصول على إعانات مالية من الأسر لمساعدة المدرسة في تحمل العديد من الأعباء التي لا تسعها الميزانية المقررة لها للقيام بها.

من هنا جاء المنشور رقم ٣٣٣ لعام ١٩٥٧ بتعديل أهداف الجمعية لتصبح:

- توثيق الروابط بين المدرسة والأسرة.
- التعاون بين المدرسة والأسرة على حل ما يصادفها من مشكلات تتعلق بالطلاب الملحقين بالمدرسة.
- معاونة المدرسة على أداء رسالتها كمركز ثقافي وتربوي واجتماعي وفني في المنطقة التي تعمل بها.
- إيجاد وعى اجتماعي بين طلاب المدرسة وتحقيق أعلى مستوى ثقافي وتربوي بها.

- رعاية الطلاب صحيا وثقافيا وتربويا واجتماعيا ورياضيا.

- التعاون مع المدرسة في حل المشكلات الاجتماعية في البيئة المحلية التي تكون مهياة للاشتراك في حلها بحكم إمكانياتها.

وفي عام ١٩٥٩/٥٨ أصدر المجلس الأعلى لرعاية الشباب قرارا بتنظيم ما سمي بالمجتمع المدرسي، على أساس أن يكون تنظيمها يحقق المشاركة لا بين الأباء والمعلمين فقط وإنما كذلك بينهما وبين الطلاب، ولذلك نص القرار على تكوينه من عشرين عضوا، ناظر المدرسة الثانوية ووكيلها + ستة من مجلس الطلبة - ستة من هيئة التدريس.

وكان الغرض من هذا التنظيم الجديد محاولة تطبيق صورة من صور الحكم الذاتي، واستثمار وقت الفراغ فيما يفيد الأفراد والجماعات، مع التعاون بين الأخصائيين الاجتماعيين وأولياء الأمور، وهذا وذاك مفترض أن يعزز من الروابط بين المدرسة والأسرة (المرجع السابق، ص ٩٣).

واقصر تنظيم التشكيل الجديد على مستوى الفصل، ثم الصف، ثم المدرسة.

وبدا أن الأمر قد دخل في نفق الإزدواجية، مما دفع وزارة التربية أن تصدر قرارين وزاريين، هما القرار ٣٥، والقرار ٣٧ سنة ١٩٥٩ الخاصين بتشكيل مجالس المجتمع

للمدرسى، واتحاد الطلاب فى المدارس الثانوية وما فى مستواها بمصر، والجديد هنا هو الارتفاع بمستوى مجالس المجتمع المدرسى لتصل إلى مستوى المنطقه التعليمية حيث تعقد الرئاسة لمدير المنطقه.

ويتبلور للتفريق بين التنظيمين فى القرار الوزارى رقم ٥١ لسنة ١٩٦٠ الذى قضى بليجاد اتحاد لطلاب المدارس الثانوية وما فى مستواها، وتنظيم آخر خاص بمجالس الآباء والمعلمين.

وقد صدر القرار الوزارى رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٦ بشأن مجالس الآباء والمعلمين حدد أهداف هذه المجالس فيما يلى:

١- توثيق الصلات بين الآباء والمعلمين بما يحقق تعاونهم على تنشئة أبنائهم طلاب المدارس ليصبحوا مواطنين صالحين ينفعون أنفسهم ووطنهم.

٢- تدارس حاجات الطلاب وحاجات المجتمع المدرسى والعمل على مقابلة تلك الحاجات بما يحقق معالجة المشاكل ورعاية المعوقين وتشجيع الموهوبين وتهذيب الميول وتمييزها.

٣- تبادل المشورة والرأى فى كل ما يتصل بشئون التربية والتعليم والتعاون فى العمل على النهوض بها واستكمالها وتطويرها بما يتناسب وظروف البيئة وحاجات المجتمع وأهدافه.

٤- تأكيد العناية بالتربية الدينية وبث القيم الخلقية ونشر المفاهيم القومية باعتبارها الأسس التى تعبر عن اشتراكيتنا العربية الديمقراطية.

٥- العمل على قيام المدرسة بدورها كمرکز إشعاع فى البيئة واستفادة المدرسة من إمكانات البيئة.

وحدد القرار فى مادته الأولى:

١- تتكون فى كل مدرسة ابتدائية أو إعدادية عامة أو فنية أو ثانوية عامة أو فنية أو دور معلمين ومعلمات من مدارس الجمهورية الرسمية والخاصة المجانية للمعانة والخاصة بمصروفات جمعية عمومية للآباء والمعلمين ينبثق عن كل منها مجلس للآباء والمعلمين.

٢- تتكون فى كل قسم من أقسام التعليم الابتدائى فى مديريات ومناطق التربية والتعليم جمعية عمومية للآباء والمعلمين ينبثق منها مجلس للآباء والمعلمين.

٣- تتكون في كل مديرية أو منطقة للتربية والتعليم بمحافظة الجمهورية جمعياً  
عمومية للأباء والمعلمين.

٤- يشكل بالوزارة مجلس أعلى للأباء والمعلمين للجمهورية.

وحدد تنظيم المجالس في مادته الثانية أن تتكون الجمعية العمومية للأباء والمعلمين  
بالمدرسة من جميع معلمى وآباء المدرسة برئاسة ناظر المدرسة، وتجتمع مرتين على  
الأقل في السنة بدعوة من رئيسها.

وتقرر أن يضم مجلس الآباء ثلاث لجان يمارس من خلالها مهامه، هذه اللجان  
هى:

اللجنة الثقافية اللجنة الاجتماعية لجنة النشاط المدرسى.

وقد لوحظ أن مجالس الآباء والمعلمين في مدارس المناطق الحضرية أكثر فعالية  
من غيرها في المناطق الريفية والساحلية، وغالباً ما يرجع ذلك لارتفاع المستوى  
الثقافى والاجتماعى لأباء المناطق الحضرية، مما يجعلهم متفهمين أكثر لضرورة  
التعاون بينهم وبين المدرسة.

كذلك فإن مديرى المدارس والمعلمين في مدارس المناطق الحضرية أكثر استقراراً  
من زملائهم في المناطق الأخرى، وخاصة في هذه الفترة التى كانت مشكلة "الاغتراب"  
ما زالت قائمة، والتى تعنى أن بعض العاملين بالمدرسة الريفية والساحلية لا يكونون  
من المنطقة نفسها.

وعلى الرغم من قيام المجالس على مبدأ الانتخاب إلا أن الانتخابات كانت فى أغلبها  
صورية، وما زال هذا الأمر إلى الآن إلى حد ما، لأن الممارسة الديمقراطية على  
المستوى المجتمعى لم تعرف طريقها إلى التطبيق بصورتها الحقيقية المعبرة عن  
رغبات الناخبين وآمالهم، مما يساعد على غرس عدم الثقة فى مثل هذه التشكيلات.

ومن هنا لقيت هذه المجالس سلبية مؤسفة من الجمهرة الكبرى من أولياء الأمور،  
والحجة الغالبة هى أن الوقت لا يتوافر لهم، وإذا كان الدافع الحقيقى هو ما أشرنا إليه  
من ضعف الثقة، إلا أن هذا يعود باللائمة إلى حد كبير إلى أولياء الأمور أنفسهم، فمثل  
هذه المجالس كانت فرصة للممارسة الديمقراطية، وخاصة وأن عملها بعيد عن  
مناطق الاحتكاك مع السلطة.

لكننا نعود مرة أخرى لتكرار هذه الحقيقة التى لا ينبغى أن تغيب عن أذهاننا، وهى  
الخاصة بما كان يسود المناخ المجتمعى العام، فمثل هذه المجالس البعيدة عن مناطق

الاحتكاك بالسلطة، فإن الذى يتخذ موقفا نقديا ولا يساير، ربما تعرض لوشاية أو تحريو يرسل للجهات الأمنية تتهمه بمعاداة الثورة واتخاذ مواقف رجعية، إلى غير هذا وذلك من اتهامات كثير منها كان مختلفا للكفاية بهذا الشخص أو ذلك فى سياق المنافسة على المواقع المختلفة والتقرب من السلطة.

ولا نستطيع أن ننسى هذا النص الذى يجعل الرئاسة دائما للمستول فى المستويات التعليمية المختلفة، حتى يصل الأمر إلى أعلى مستوى ليكون الوزير هو الرئيس العام. صحيح أن هذه المجالس، مشتركة، لكن لماذا لا يكون الرئيس أحيانا معلما ؟ أو ولى أمر ؟

أما بالنسبة للاتحادات الطلابية بالجامعات، فإننا نلاحظ من قراءة القرار الخاص بأول اتحاد فى عهد الثورة، والمنشور بجريدة الوقائع الرسمية فى ٧ مارس سنة ١٩٥٥ أنه يسميها (اتحادات الجامعات المصرية) دون النص على أنها خاصة بالطلاب، وهذا ما نتبينه أيضا من النص الخاص بمن لهم حق العضوية وهم:

١- طلاب الجامعة المقيدون فيها لنيل درجة من درجاتها.

٢- خريجو الجامعة.

٣- أعضاء مجلس الجامعة ومجالس الكليات وهيئة التدريس بها.

أما أغراض الاتحاد فقد حددتها المادة ٣ فيما يأتى:

- تنظيم الحياة الرياضية والعسكرية والاجتماعية لطلاب الجامعة.

- توفير أسباب الراحة ووسائل المعيشة لأعضاء الاتحاد من الطلاب داخل الجامعة وخارجها.

- العمل على الاحتفاظ بمستوى عال بين الطلاب فى النواحي البدنية والذهنية والخلقية.

ونص القرار على أن الاتحاد يمكن أن يحقق هذه الأهداف عن طريق تكوين "أسر" من الطلاب يشرف على كل منها أحد أعضاء هيئة التدريس.

وكان الاتحاد يتألف من التشكيلات الآتية: الاتحاد العام - اتحاد الكليات - لجان الاتحاد.

كما نص على أن الاتحاد العام يدير شئونه مجلس الاتحاد العام، ويشكل هذا المجلس برياسة وكيل الجامعة وعضوية أستاذين مساعدين ومدرسين ومعيدين واثنين من

خريجى الجامعة وطالبين من كل كلية ممن أظهروا تفوقا فى النواحي الثقافية أو الاجتماعية أو الرياضية، ويختار مجلس الجامعة سنويا جميع هؤلاء الأعضاء. وهذا نص خطير يجعل المجلس وكأنه قد تحول إلى مؤسسة أخرى من المؤسسات المكونة للجامعة، وبالتالي فمن الصعب تصور حرية حركة له، ولا يكاد دوره أن يكون مغايرا لمجلس الجامعة، خاصة وأنه يتشكل بأسلوب التعيين، مما يلقي بظلال من الشك فى جهة الولاء التى سيتجه إليها أعضاؤه وخاصة من الطلاب. ولعل هذا يؤكد لنا تلك الحكمة التى تجعل من الاتحادات قائمة على مبدأ الانتخاب، واستقلالها عن الإدارة التنفيذية.

والشئ نفسه نجده فى تشكيل اتحاد الكلية، حيث نص القرار على أن يؤلف برياسة عميد الكلية أو وكيلها وعضوية أستاذ، وأستاذ مساعد، ومدرس، ومعيد، وأحد خريجي الكلية، وستة من طلبتها ممن أظهروا تفوقا فى النواحي نفسها المشار إليها سابقا. أما اختيار هؤلاء فيكون عن طريق مجلس الجامعة !

ويتكرر نفس النهج السلطوى فى تشكيل لجان الاتحاد، فالاختيار منوط بمجلس الاتحاد الذى هو على مستوى الجامعة، ويكون رئيس اللجنة عضو من أعضاء هيئة التدريس !!

واستطاع الطلاب أن يظفروا بانتخابات طلابية حقيقية سنة ١٩٥٩/١٩٦٠، انتهت فى فبراير، وفى مطلع العام ١٩٦١/٦٠ بدأ الاتحاد العام لطلاب الجمهورية حركته الحقيقية، مما جعل هذه الفترة تشهد أول ميلاد حقيقى لاتحاد طلابى يضم جامعات القاهرة والإسكندرية وعين شمس وأسيوط والأزهر، والمعاهد العليا والمدارس الثانوية، وكان مما اتخذه من أساليب (حسن همام، تاريخ الحركة الطلابية المصرية، ص ٧):

أولا - النزول إلى القواعد الطلابية فى المحافظات ومعرفة مطالبها والعمل على تحقيقها بالتعاون مع محافظ الإقليم، وقد حدد الاتحاد برنامجا شهريا يشتمل على أربع لقاءات ميدانية مع الطلاب لمعرفة مشاكلهم والعمل على حلها.

ثانيا - العمل على ترشيد الأنشطة الطلابية للشباب بحيث تأتى بالفائدة المرجوة منها. ويذكر حسن همام، الذى كان رئيسا للاتحاد أن الجهات الرسمية حاولت أن تستقطب الطلاب، وعلى رأس هؤلاء محمد توفيق عويضة فى المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لكن طلاب الاتحاد حرصوا على الطابع الطلابى لهم.

وكان من قوة الاتحاد الطلابي، أن أمانة الشباب التي كانت تابعة للاتحاد القومي، كانت تتحرك من خلال اتحاد الطلاب !

وحرص الاتحاد العام على عقد مؤتمر سنوي، بعد أن وثق علاقاته باتحادات طلابية أخرى عالمية، وفي المؤتمر الثاني عام ١٩٦١، حضره واحد وسبعون رئيسا وممثلا للاتحادات الطلابية العالمية، بما في ذلك الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، وعقد المؤتمر في قاعات الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة.

وكانت أول حركة لرفع الوصاية عن الاتحادات الطلابية ما تم عام ١٩٦١ إذ كان الاتحاد نصفه طلاب ونصفه الآخر أعضاء هيئة تدريس، ومع ذلك تقدم لمنصب الرئيس طالب، وفاز بالمنصب، مما جعله يسعى إلى أن يكون الاتحاد اتحادا للطلاب فقط.

لكن ما لبثت منظمة الشباب بعد ظهورها أن سعت إلى تدخلات خفية وسافرة أوقعت الاتحادات في خضم منازعات وبلبلة وتشتت.

وأمام المؤتمر الوطني للقوى الشعبية، وقف طلعت شهاب الدين متحدئا عن الطلاب معددا الكثير مما قام به الطلبة على طريق خدمة الوطن، ليرد بذلك على البعض الذين كانوا يرون إبعاد الطلبة عن التمثيل في القوى الشعبية، وراح يسوق أسبابا كانت مسنولة عن فشل الاتحادات الطلابية في السنوات السابقة، وهي (مناقشات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية، ص ٤٧٩):

- ١- تعدد القيادات والتنظيمات التي تولت أمر الشباب، منظمات الشباب، شباب التحرير، الشباب الجامعي العربي، شباب مصر، اتحاد الشباب القومي، وعدم وجود تنسيق بين هذه القيادات رغم وحدة الهدف، فكانت كل قيادة تبدأ عملها بهم التنظيم السابق مما أوجد أزمة ثقة في نفوس الطلاب تجاه القيادات المختلفة.
- ٢- قيادة تنظيمات الطلاب والشباب لم تكن في مستوى الأحداث، وينقصها الثقافة والقدرة على التنظيم وتحريك مشاعر الشباب والطلاب.
- ٣- عدم وضوح الفكرة والعقيدة التي يلتفت حولها الطلاب.
- ٤- تدخل سلطات الجامعة المختلفة في الانتخابات.
- ٥- طريقة الانتخابات، والاتحة الطلاب لا يمكن أن تخلق قيادات ثورية سياسية واعية.
- ٦- قصر مدة عضوية الاتحاد لأن الانتخابات تتم دائما في نهاية الدور الأول.

٧- نظام الفصول الدراسية بوضعه القائم في ذلك الوقت لم يكن يترك للطالب وقتاً لمزاولة نشاطه.

وكان مما اقترحه لتفعيل دور الاتحادات (المرجع السابق، ص ٤٧٩):

١- إعداد دراسات وندوات مستمرة للطلاب وذلك عن طريق جهاز من المفكرين والمتقنين، وإطلاق الحرية الكاملة في المناقشات وتحرير الطالب من الخوف، وبعث الثقة في نفسه.

٢- عدم تدخل سلطات الجامعة في حذف الطلاب المتقدمين للانتخابات، على أن تكون في كل كلية لجنة تشكل من الأساتذة والطلاب لحذف الطلاب نوى السمعة السيئة.

٣- يتولى الاتحاد العام لطلاب الجمهورية وضع دستور للطلاب، على أن يكون في كل محافظة مجلس لطلاب المحافظة كفرع للاتحاد العام لربط طلبة الجامعات مع طلبة المعاهد. الخ.

٤- أن تصبح الاتحادات طلابية بحتة من القاعدة إلى القمة، ويتولى قيادتها الطلاب أنفسهم حتى تتكون لديهم القيادة الناضجة، على أن يكون هناك مكتب استشاري من الأساتذة والطلاب المؤمنين بفكرة الاتحادات الطلابية كأعداد وتكوين يتولى هذا المكتب مد الاتحاد بالأفكار الناضجة المتجددة ويدلى بأرائه الفاصلة فيما تشتط فيه هذه الاتحادات من قرارات.

ووفقاً للقرار الجمهوري رقم ١٨٤٨ لسنة ١٩٦٣ صدرت لائحة جديدة لاتحادات الطلاب، وتضمنت هذه اللائحة عدداً من المبادئ وقواعد العمل المهمة:

- اعتبار الاتحادات الطلابية منظمات جماهيرية يقيّمها الطلاب أنفسهم لرعاية مصالحهم ورفع مستواهم والعمل على تنظيم صفوفهم من أجل المساهمة في بناء المجتمع.

- قيام الاتحادات الطلابية على أساس طلابي في مستوياتها القيادية المختلفة، بعد أن كان يشرف عليهم في لجانهم رواد مختارين من هيئة التدريس ويرأس مجالس اتحاداتهم ممثلون معينون من إدارات الكليات والجامعات، ويشغل منصب الوكلاء الأوائل وأمناء الصندوق والرواد من أعضاء هيئة التدريس، بينما أكدت اللائحة الجديدة على أن أعضاء هيئة التدريس والمعنيين ما هم إلا مستشارون فقط ترجع إليهم اللجان فيما تريد من مشورة أو توجيه.

- تقوم إدارات الكليات والجامعات وأجهزة رعاية الشباب بدور إيجابي في دعم كيان الاتحادات الطلابية ومساعدتها في تحقيق أهدافها بتقديم المعونات الفنية والمادية اللازمة لذلك (عطية منصور، ص ١٠٦).

وقد استمر العمل بهذه اللائحة حتى صدر القرار الجمهوري رقم ٤٦٥٨ لسنة ١٩٦٦، والذي نص على أن تتعاون الاتحادات مع منظمة الشباب الاشتراكي، وتعمل على تنفيذ السياسة العامة للتنظيم السياسي القائم، كما نص على عودة الريادة للاتحادات الطلابية بأن يكون لكل لجنة رائد من بين أعضاء هيئة التدريس يختاره المكتب التنفيذي للاتحاد الاشتراكي، وتمثل مكاتب رعاية الشباب في اجتماعات الاتحاد ولجانه، كما يكون رائد الشباب بالكلية مسؤولاً عن نشاط الاتحاد ولجانه.

وكان هذا معناه أن تعوض الوصاية السياسية والإدارية على الاتحادات الطلابية. ونتيجة لانتفاضة الطلاب، فبراير ٦٨ تم تشكيل أول اتحاد لطلبة الجمهورية في أغسطس، وانتخب الدكتور عبد الحميد حسن ممثل جامعة القاهرة رئيساً.

وعقب انتفاضة فبراير ٦٨، تم اجتماع حائذ بقاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة بين عبد الناصر ووزارته الجديدة التي أصبح كثير من أعضائها من أساتذة الجامعات لأول مرة، وجماهير من المنقذين متمثلين في أساتذة الجامعات وأعضاء الاتحادات الطلابية، وذلك يوم ٢٠ أبريل عام ١٩٦٨، حيث قام عبد الحميد حسن رئيس الاتحاد بإلقاء كلمة الطلبة، وأكد في كلمته على ضرورة رفع الوصاية عن الطلاب متمثلة في الوصاية المفروضة على سير الاتحادات الطلابية، وبضرورة تشكيل اتحاد طلاب الجمهورية، حيث كان نشاط الاتحاد قد جمد منذ عام ١٩٦٦.

ورد عبد الناصر بالموافقة على رفع الوصاية عن اتحادات الطلاب "ولو أنى مش عارف أى نوع من الوصاية يقصدونه"، كما وافق على تشكيل اتحاد طلاب جمهورية لهم (دراسة اتحاد طلاب جامعة الإسكندرية عن تاريخ الحركة الطلابية، ص ١١).

وكانت معظم تساؤلات الطلاب وأعضاء هيئة التدريس تتعلق بقضايا سياسية متعددة، مثل حرب اليمن، وحرية الصحافة، العلاقات العربية العربية، والمعتقلين، والعلاقات الخارجية، والتنظيم السياسي. وهكذا مما استغرق ما يقرب من ثلاث ساعات، لكن عبد الناصر نبه الطلاب إلى أنهم لم يعرضوا شيئاً يخص شئونهم، فذكروا الكثير مما أشرنا إليه في مواقع عدة (ورقة حلمي محمد نهوش، ص ٦).

ومن الملاحظات التي سجلها نهنوش أنه طلب منهم ألا يذكروا شيئاً مما دار حول المسائل غير الطلابية، وألا يصرحوا للصحافة إلا بما يتصل بالأمور الطلابية ! وكان هناك نص على إلغاء رواد الاتحاد من الأساتذة، واعتبر ذلك من أكبر المكاسب التي حصل عليها الطلبة (قصة ثورة ٥٠٠، ج ٥، ص ٢٩٧).، لكن هذا المكسب لم يستمر طويلاً، حيث صدر تعديل بقرار جمهوري من مادة واحدة في نوفمبر، بعد انتفاضة نوفمبر ينص على تعيين رواد من هيئة التدريس في لجان الاتحاد ومجالسه بالنسبة للكليات والمعاهد، وأن يعين رائد للاتحاد العام من أمانة التنظيم، وتم استقطاب رئيس الاتحاد وأصبحت علاقته وثيقة بسامي شرف سكرتير الرئيس للمعلومات، فاضطر الطلاب إلى دفعه للاستقالة من رئاسة الاتحاد، لكنه استطاع الصعود فوصل إلى موقع وزير للشباب بعد ذلك، في فترة تالية، ومحافظاً للجيزة ! وكانت لائحة أخرى قد صدرت ونشرت بالجريدة الرسمية في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٨، أي بعد الانتفاضة الطلابية في فبراير، تضمنت عدداً من الأهداف نذكر منها:

- وضع وتنظيم مشروعات الخدمة العامة ومعسكرات العمل الدولية التي يشترك فيها الطلاب من أبناء الجمهورية العربية المتحدة وطلاب العالم لخدمة المجتمع.
- بحث مشاكل الطلاب ودراستها مع المسؤولين واقتراح الحلول اللازمة لها.
- بث الروح الجامعية السلمية بين الطلاب وتوثيق العلاقة بينهم وبين أساتذتهم.
- تنمية الوعي القومي العربي بين الطلاب وتعميق المفاهيم الاشتراكية في نفوسهم وتعريفهم بتاريخ كفاح الوطن العربي في سبيل الحرية والاشتراكية والوحدة.
- رفع مستوى الحياة الرياضية والاجتماعية والفكرية والفنية للطلاب.
- المعاونة على توفير أسباب الراحة ووسائل المعيشة للطلاب داخل الجامعات والمعاهد وخارجها.
- ممارسة الطلاب حرية التعبير عن آرائهم وإثبات ذاتيتهم.
- تنظيم الإفادة من نشاط الطلاب في وقت فراغهم بما يعود على الوطن وعليهم بالنفع.
- رعاية مصالح الطلاب الأدبية والثقافية والمادية.

- العمل على إبراز رأى الطلاب فى تخطيط وتنظيم ما يتعلق بشئونهم وحياتهم الدراسية.

- العمل على تذليل العقبات وحل المشاكل التى تعترض الحياة الدراسية للطلاب. وتتوج تشكيلات الاتحادات الطلابية فى الجامعات والمعاهد العليا، بمجلس الاتحاد العام، الذى نصت المادة ١٣ على أن يتكون من واحد وثلاثين عضواً على النحو التالى:

١- خمسة أعضاء عن اتحاد كل جامعة واتحاد المعاهد العالية.

٢- ممثل واحد لطلاب الدراسات العليا بالجامعات والمعاهد العالية، ويتم انتخاب ممثلى اتحادات الجامعات والمعاهد العالية بواسطة مؤتمر الاتحاد العام لطلاب الجمهورية من بين أعضائه، ولا يتم انتخاب ممثلى أى اتحاد يتقدم عنه خمسة مرشحين فقط إلا بعد طرح الثقة بهم فى المؤتمر وفوزهم بالأغلبية المطلقة.

ويتم انتخاب ممثلى طلاب الدراسات العليا بواسطة ممثلى الدراسات العليا فى اتحادات الجامعات واتحاد المعاهد العالية.

وكانت اللجان الرئيسية للاتحاد العام تنتظمها اللجان الآتية:

١- لجنة العمل السياسى ٢- لجنة للعلاقات العربية. ٣- لجنة العلاقات الخارجية. ٤- لجنة العلاقات الداخلية. ٥- لجنة الإعلام والنشر.

ومن الملاحظ غلبة الطابع السياسى على اللجان بحيث لا نرى بينها ما يتعلق بالعمل التعليمى نفسه، وذلك لأن التوجه الأساسى هو اتخاذ مثل هذه التشكيلات قناة لمزيد من الحشد والتعبئة والتلقين السياسى الذى يتجه أسما إلى الالتفاف حول النظام القائم عامة والقيادة السياسية خاصة.

أما بالنسبة لاتحادات الكليات الجامعية والمعاهد العالية، فقد نصت المادة ٢٨ على أن تقوم الوحدات الأساسية لاتحادات الطلاب فى:

١- كليات الجامعات.

ب- الكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالى.

ت- كل مدينة خارج الوطن لا يقل عدد الدارسين فيها من أبناء الجمهورية العربية المتحدة عن خمسين طالبا، وإذا قل العدد عن ذلك جاز إنشاء وحدة واحدة لأكثر من مدينة.

وكان الجزء الثالث هذا خاصا بالمبعوثين فى الدول الأجنبية، وكان عدد ممن يتم اختيارهم فى مثل هذا التشكيل يقومون بدور "أمنى" لا يستطيع أحد أن ينكره، بدعى متابعة المبعوثين حتى لا يتم "اصطيادهم" من قبل جهات أجنبية عدوة. وإذا كان هذا أمرا قد يبدو مقبولا لأول وهلة لكن هذه هى وظيفة المخابرات، وليست وظيفة اتحادات الطلاب، لأن هذا قد شجع بدوره أساليب الدس والفرقة والشك بين المبعوثين، كما شجع نهج الممالأة ومهارات "العمالة" والتجسس.

واختلفت لجان اتحادات الكليات والمعاهد هنا إذ كان منها لجان لكل من: النشاط السياسى والثقافى - النشاط الفنى - اللجنة الرياضية - الجواله - الرحلات والمعسكرات.

وبالنسبة لاتحاد الجامعات والمعاهد العالية فقد نصت المادة ٣٥ على أن يكون لاتحادات الطلاب المجالس الأساسية الآتية:

- ١- مجلس فى كل جامعة.
  - ب- مجلس للكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالى.
  - ت- كل دولة لا يقل عدد الدارسين فيها من أبناء الجمهورية عن مائة طالب، وإذا قل العدد عن ذلك جاز تكوين مجلس واحد لأكثر من دولة.
- ويشكل مجلس اتحاد الجامعة أو مجلس اتحاد الكليات والمعاهد العالية من:
- ١- رؤساء ونواب اتحادات الكلية بالنسبة لمجلس اتحاد الجامعة، ورؤساء اتحادات المعاهد العالية بالنسبة إلى هذه المعاهد.
  - ب- أمناء لجان النشاط على مستوى الجامعة ويتم انتخابهم بين أمناء اللجان المناظرة فى الكليات الجامعية أو فى المعاهد العالية.
  - ت- ممثل لطلاب الدراسات العليا ويتم انتخابه من بين ممثلى طلاب الدراسات العليا فى مجالس اتحادات الكليات الجامعية أو المعاهد العالية.

### التنظيم السياسى للطلاب:

شكل الطلاب، كما أشرنا، طاقة حركة سياسية فى معاهد التعليم قبل الثورة إلى درجة أنهم كانوا فى بعض الأحيان سببا رئيسيا وراء تغيير بعض الوزارات.

وكان من الطبيعى أن تسعى القيادة الجديدة أن يكون لها صورة من صور التنظيم الخاص للطلاب، فكان تشكيل منظمات الشباب فى الحادى والعشرين من فبراير ١٩٥٣

بقيادة الضابط وحيد رمضان (حمادة حسنى، ص ١٨٣) تابعا لهيئة التحرير أول تنظيم سياسى للثورة.

وقد ضمت المنظمات فى الأساس طلاب المدارس الثانوية، وخصص زى موحد لأعضاء المنظمة روعى أن يكون عسكري الطابع (المرجع السابق، ص ١٨٤). وحملت الأحداث التى شهدتها مصر فى عامى ٥٣، ٥٤ قيادة التنظيم الشبابى على تكريس نشاط الشباب فى المظاهرات والاجتماعات المؤيدة للثورة.

ويبدو أن الرغبة استبدت بهذا وذلك من الضباط كى يكون لكل منهم تنظيم خاص، فإذا بكمال الدين حسين يعلن عن تنظيم باسم (الحرس الوطنى) فى أكتوبر ١٩٥٣ (المرجع السابق، ص ١٨٧) كان مجال عمله أيضا فى مجال الطلاب سواء فى الجامعات أو المدارس.

ثم إذا بهيئة التحرير نفسها تتشئ تنظيميا شبابيا ثالثا، باسم (شباب التحرير) ما لبث أن تحول إلى (إدارة للشباب) فى الهيئة.

بل وظهرت (كتائب التحرير) و (جواله التحرير).. لكنها جميعا جُمعت فى هيئة واحدة تابعة للمجلس الأعلى للشباب والرياضة فى مايو ١٩٥٦ (المرجع السابق، ١٩١). لكن الملازم محمد توفيق عويضة ظل مستقلا بتشكيل بتنظيم سمي أولا باسم اتحاد شباب مصر عام ١٩٥٥، ثم تغير إلى (اتحاد شباب الجامعات) عام ١٩٥٨ كان به طلاب من الكلية الحربية، مما كان دافعا لطلاب الجامعات أن يرفضوه.

وظهر أيضا ما سمي باسم "أسرة الميثاق" التى كان وراءها محمد توفيق عويضة ضابط المخابرات التى ظل مهمينا على المجلس الأعلى للشئون الإسلامية فترة طويلة، وكذلك مكتب شئون الطلاب بالاتحاد الاشتراكى، وتعلق دراسة غير منشورة لاتحاد طلاب جامعة الإسكندرية (١٩٧٥) على مثل هذين التنظيمين بالقول: "كان وراءهم منشيتهم - هكذا وردت - وهى التطلع إلى كرسى الوزارة على أكتاف الشباب، ثم ليذهب الشباب بأماله بعد ذلك إلى الجحيم".

وأشار محمد هاشم العشري، فى مناقشات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية (ص ٤٤٨) عن تنظيم اتحاد الشباب القومى سنة ١٩٦٠ الذى يتدرج من القاعدة إلى القمة على جميع المستويات، وكان يضم أساسا الطلبة باعتبارهم الطليعة، كما ضم أيضا الشباب من العامل والفلاح والمهنى. إلخ، كلهم فى صورة اتحاد كامل وإطار من القومية والوطنية فى صورة جماعات وأسر فى كل قرية وحي.

وكان هذا التشكيل يحمل أهدافا عدة، منها: "تربية الضمير الاجتماعى وروح العدالة الاجتماعية فى نفوس الشباب للمشاركة فى إقامة المجتمع الاشتراكى الديموقراطى التعاونى المتحرر من كل أسباب الضعف والخوف والحاجة، ومن كل ألوان الاستغلال السياسى والاجتماعى والاقتصادى".

ثم راح يشير إلى بعض الأخطاء والثغرات التى لم تمكن القائمين بالاتحاد أن يصلوا به إلى سلطة تنظيمية، من ضمن هذه الثغرات أن التشكيل اعتمد أساسا على اللجان الفرعية، وهى لجان الشباب للاتحاد القومى، واعتمد الأمر على مقرر اللجنة، إن كان هاويا ومحبا للعمل ومؤمنا بقضية الشباب قام بتشكيل التنظيم فى قريته، أما إذا لم يكن المقرر كذلك، ذلك التشكيل بدون تنظيم. وأكد على افتقاد "الرائد الصالح لقيادة الشباب إلى الآن فى كل محافظة بل ترك الشباب فى صورة تنظيم دون أى نوع من أنواع المساعدة الفعلية فى التوجيه من ناحية الأخصائيين فى القيادة الشعبية".

وأشار أيضا إلى أنه لم توجد الإمكانيات الخاصة بالشباب من جميع النواحي، بل اعتمد على الإمكانيات الموجودة فعلا، مثل النوادى الريفية، أو إدارات الشباب بالوزارات..

وأيدت السيدة نفيسة الغمراوى مشاركة الطلاب على أساس أن لجان التخطيط للتعليم فى الدول المتحضرة فيها طلاب بجانب وكيل الوزارة ومدير التعليم والمدرس وولى الأمر، فهذه هى الديموقراطية فى التخطيط، بل أشارت إلى تجربتنا فى مصر، فهناك مجالس عليا يجلس فيها مع الوزير والوكيل ومندوب الشركة، أيضا العامل والفلاح، وتابعت "قد يقال إن الطالب غير ناضج، ولكن عدم النضج قد يوجد أيضا فى القطاعات الأخرى، والذى نرجوه أن يعتبر الشباب من القوى الأصلية للشعب". (المرجع السابق، ص ٤٨١).

لكن الشيخ محمد الغزالي كان له رأى مختلف: "أخشى ما أخشاه أننا لو تركنا للطلاب أن يشتغلوا بشئون الحياة العامة والقضايا السياسية أن يكون ذلك على حساب نهضتنا الحقيقية، ومن الأفضل أن يكو لدينا طلاب يأخذون مراحل طويلة من الاستغراق فى التعليم والاستفادة الكاملة مما لديهم من كتب ومحاضرات ومختبرات ودراسات وما إلى ذلك، حتى إذا ما تخرجوا بعد ذلك استطعنا أن نأتمن هذه الأجيال الصاعدة على أن تملك زمام أمورنا" (المرجع السابق، ص ٤٨٢).

ووقف مصطفى كامل مراد كذلك ضد اعتبار الطلاب من قوى الشعب العاملة: "فاستغلال الطلبة بالسياسة في هذه الأونة أمر لا أوافق عليه، وإن كنت أرى أن يسهموا في إقامة بناء الاشتراكية بنشاطهم الاجتماعى والكشفى، ورحلاتهم الثقافية سواء فى داخل الجمهورية أو باتصالاتهم بالأفراد فى سائر أنحاء العالم " (ص ٤٨٣).

ثم كانت النواة الحقيقية بمنظمة الشباب فى مرسى مطروح عام ١٩٦٤ حيث تكون معسكر سرى لإعداد قادة للمنظمة المأمولة. وتوالت بعد ذلك فكرة المعسكرات، وكان أولها معسكر حلوان فى أواخر ١٩٦٥، افتتحه عبد الناصر نفسه، هذا المعسكر الذى سمي بعد ذلك " المعهد الاشتراكي بحلوان، وكان تحت إشراف على صبرى، ومن هنا فقد سعى لأن يختار طبيب أطفاله د. حسين كامل بهاء الدين ليكون مسئولاً عن المنظمة التى أنشئت بعد ذلك باسم منظمة الشباب الاشتراكي.

كان الفكر المهيمن بطبيعة الحال هو الفكر الاشتراكي، وكان هدف هذه المعسكرات تنقيف الشباب بالثقافة الاشتراكية، وتبنى وجهة نظر النظام، وإن لم يكن هذا الهدف صريحاً علنياً.

كان التنقيف على مراحل ثلاث، ومن يجتاز هذه المراحل، يتخرج من المعهد، ويمكن الاستعانة به فى قيادة مجموعة وإدارة المناقشات فى الحلقات الفكرية التى كانت نهج المعهد فى التربية والتنشئة السياسية.

ومن خلال هذه البوتقة، ولدت منظمة الشباب الاشتراكي.

وعلى الرغم من أن المنظمة كانت خاصة " بالشباب "، وأن الشباب منه الطلاب ومنه العمال، ومنه الفلاحين، لكن الواقع العملى أسفر عن تشكيل الطلاب للأغلبية الساحقة من أعضاء المنظمة.

ومنذ البداية، بذرت بذور أخطاء فى حق الديمقراطية...

فلم يكن للمنظمة لائحة خاصة بها (المرجع السابق، ص ٤)..

ورأس الدكتور حسين كامل بهاء الدين المنظمة بقرار جمهورى، وليس عن طريق

الانتخاب، مع أن سنة فى هذه الفترة كانت قد بعد به بعض الشئ عن سن الشباب.

وتم اختيار أعضاء المجلس المركزى لقيادة المنظمة عن طريق رئيس المنظمة، مما جعل معيار الاختيار ينحصر فى المعرفة الشخصية ودرجة الولاء، أيضاً بعيداً عن مبدأ الانتخاب.

وكذلك فإن المنظمة شغلت نفسها بالصراع مع الاتحادات الطلابية، سواء بمحاولة الاختراق، أو التجنيد أو السيطرة، أو التوجيه.

وفي كتاب هشام السلاموني فقرات متعددة، في صفحات عدة (ص ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦) عن الدور " الأمنى " الذى كانت المنظمة تمارسه من خلال أعضائها الشباب، حيث كان بعض الأعضاء يكتب "تقاريراً" عن زملاء أعضاء مثله فى المنظمة، وتم اعتقال عدد غير قليل من أعضاء المنظمة بتهمة تشكيل تنظيم ماركسى داخلها، أو قومى عربى. ويشير جمال سليم إلى ما كان يسمى "بتنظيم الدعاة" الذى رعاه سرا كمال الدين رفعت كتنظيم مواز، فى حركة صراع مع على صبرى (جمال سليم، ص ١١٣).

ووصلت الرغبة بالمنظمة فى اختراق الاتحادات الطلابية، أن قررت اقتحام انتخابات هذه الاتحادات. وبسبب ما كانت المنظمة قد اكتسبته من كراهية الطلاب، نتيجة لبعض التصرفات السيئة، كان أن لجأت المنظمة إلى التهديد، مستغلة فى ذلك عمداء الكليات الذين كانوا يعملون لأعضاء المنظمة ألف حسابا اعتقادا بأنهم "كتابة تقارير" و "واصلين"، وكانت التهمة المخيفة التى تصيب قلوب كثيرين بالرعب، الاتهام بالرجعية ومعاداة الثورة، حتى ولو كان هذا غير صحيح، وهو فى الغالب كان كذلك.

حتى أعضاء المنظمة أنفسهم، بالكليات خافوا إن لم تقتحم المنظمة الاتحادات، فإن ذلك قد يصورهم بصورة المقصرين المتهاونين غير المخلصين، واستطاعت المنظمة بالفعل أن تحقق ما تريد فى انتخابات ١٩٦٧/٦٦.

ثم إذا بالمنظمة تبتكر فكرة عجيبة، وهى أن يكون هناك مسئول سياسى بكل جامعة لشئون طلابها، يكون له مكتب بمنى الاتحاد الاشتراكى، وأمر كهذا كان خطيرا للغاية، إذ ترجمته العملية لا السيطرة على الاتحاد الطلابى فقط، بل "ترويع" الإدارة نفسها، وتبنيها أنها ليست وحدها متخذة القرار، وهذا بدوره يدفع من يكون مسئولا عن الإدارة أن يسعى لاسترضاء هذه الفئة الجديدة من أهل السلطان السياسى واستلهاهم الرأى والتوجيه، فتصغر القيادات الإدارية، مهما علا مركزها الإدارى، فى أعين الطلاب، ويفقدون الكثير من الاحترام والتقدير !!

ونتيجة لهزيمة ٦٧، وما حدث للمنظمة من تفسخ عقبها، برزت انتخابات الطلاب فى العام ١٩٦٨/٦٧ من تخل المنظمة، واستطاعت قوى طلابية جديدة أن تتصدر النتائج وتبرز كقيادات طلابية.

ولما فشلت تجربة منظمة الشباب، ونتيجة لما حدث من انتفاضات طلابية عام ٦٨ كان التفكير فى تشكيل تنظيم طليعى سرى خاص بالطلاب.

وبنفس العقلية والمنهجية، كان القادة الموجهون والمسئولون، هم من مسئولى جهات أمنية، وقيادات تنفيذية، مثل أمين شئون التنظيم بالاتحاد الاشتراكى ووزير الداخلية وسكرتير رئيس الجمهورية بالقاهرة، وشئ مماثل فى المحافظات الأخرى.

الشعبية إذن، والأهلية، كانا أمرين بعيدان عن التفكير، وأن يتم التكوين عن طريق القيادات الإدارية التنفيذية، برزت النفعية والرغبة فى الاستفتاء بدفع السلطة، إيعادا لسياطها، وتقريبا لمغانمها. وأن يتم التجنيد السياسى بإشراف أمنى، تبخرت التربية السياسية، وتحولت العملية إلى صناعة فئة من العملاء الذين قد لا يدركون دورهم الحقيقى لأول وهلة، لكنهم، تدريجيا، يجدون أنفسهم بالفعل وقد تحولوا إلى شكل آخر من "المخبرين" !!

كيف كانت التنشئة السياسية لأعضاء التنظيم تتم فى الكليات والجامعات ؟

هنا نعود إلى الطابع السرى لهذا التنظيم الطليعى، وهو أمر كان عجبا حقا، فمن المشهور أن تكون التنظيمات السرية فى العادة لقوى غير شرعية، لكن أن تلجأ السلطة القائمة بالأمر بالفعل نفسها بتشكيل تنظيم سرى، فهذا كان شيئا ملفتا للنظر، حتى لكأن المقال الذى كتبه إحسان عبد القوس أثناء أزمة مارس ٥٤ وجر عليه غضبا عاصفا أدخله السجن ثلاثة شهور، وكان عنوانه (الجمعية السرية التى تحكم مصر)، كان مدلوله ما زال سارى المفعول.

كان لا مفر من استخدام نفس أسلوب التنظيمات السرية ألا وهو "المنشورات" حيث يقوم المسئول السياسى عن الجامعة بتسليمها إلى مقررى التنظيم بالكليات، وهؤلاء يقومون بدورهم بتسليمها إلى أعضاء التنظيم، والوحدة الأساسية كانت تتكون من خمس أفراد، والمعرفة تقتصر على الأعضاء الخمسة فقط، لكنهم لا يعرفون "الخمسات" الأخرى، وكانت التقارير تصب فى مقر التنظيم الذى كان قائما فى مقر مجلس قيادة الثورة. من كان المسئول المباشر عن التنظيم ؟ إنه وزير الداخلية، شعراوى جمعة، صاحب فكرة "الأمن المركزى" بعد انتفاضة الإسكندرية فى نوفمبر ١٩٦٨ !

وكان هناك حرص واضح على أن يضم كل اتحاد طلابى بعضا من أعضاء التنظيم الطليعى، حيث يكون هؤلاء بمثابة "حصان طروادة" يذلف منه التنظيم ليوجه حركة الاتحاد بطريق غير مباشر، حتى يتلافى الاصطدام، بل وكثيرا ما كان يحدد الأنشطة

المطلوبة أو المسموح بها، وأحياناً أخرى ما كان ينظم مشروعات تربط الطلاب بالقيادة السياسية، وعن طريق مثل هذه المشروعات كان يمكن التعرف على بعض الطلاب الذين كانوا يرون فيهم "خامة جيدة" وفقاً لمعايير التنظيم، لضمهم أعضاء في التنظيم. ولأن التشكيلات كانت تتبع كل كلية، ثم كل جامعة، وتقوم على السرية، برزت مشكلة "الطائفية" الجامعية، بمعنى أن يسعى مسئول كل جهة إلى إنجاز من ينتمون إلى جامعته أو كليته، ويكون هذا نهج يسلكه كثيرون، فيحدث صراع وتضارب في المصالح، وهنا تبرز سؤاة السرية، ويظهر سلاح التقارير ليدس هذا في ذلك، حتى لقد استطاع فريق جامعة الإسكندرية، تحت ظلال هذا الصراع عن طريق التحالف مع غير أعضاء التنظيم من الناجحين في انتخابات ١٩٧٠/٦٩، وبمساعدة بعض قيادات جامعة الإسكندرية أن يسقطوا جميع أعضاء التنظيم في المكتب التنفيذي لاتحاد طلاب الجامعة، والذين كان عددهم ١٦ عضواً، مع أن قائمة بأسماء ١٦ آخرين كتبت مسبقاً وأرسلت إلى عبد الناصر على أساس أنهم هم الذين سيفوزون ويتولون أمر المكتب التنفيذي، مما أدى إلى مزيد من الصراعات الداخلية المؤسفة "والحق يقال أننا حاربنا الغطرسة والغرور والانقسام وأنجنا لذلك الأعضاء في المجلس والذين ليسوا أعضاء بالتنظيم الطبيعي" (ورقة جامعة الإسكندرية، ص ١٧).

### تربية ذوي الاحتياجات الخاصة:

إذا كانت الديمقراطية تسمى إلى أن تطلق العنان للإنسان كي ينمي طاقاته البنائية ويستثمرها في بناء الجماعة، فإن هناك غالباً فئة من أبناء الجماعة يتعرضون لظروف وراثية أو طارئة تحول بينها وبين حرية الحركة بنفس الدرجة والصورة التي يتحرك بها سائر أبناء الجماعة، نتيجة نقص في القدرات العقلية أو خلال أصاب عضواً من أعضاء الجسم، أو غير هذا وذلك من صور الإعاقة.

ولقد كانت العادة في رد فعلنا تجاه هؤلاء المعوقين، في أحسن الأحوال، الإحسان إليهم بحسن المعاملة والشفقة، لكننا غالباً ما كنا نبعدهم عن المشاركة الحقيقية في سبيل الحياة على أساس أنهم ليسوا مهنيين لذلك.

ثم تبين للجميع أن هؤلاء طاقة لا بد من إدخالها في طاقات العمل الإنتاجي والخدمي والإنساني، وكل ميسر لما خلق له، وأن أمراً مثل هذا يقتضى تعليمهم وفق ما يكون لديهم من استعدادات عقلية وجسمية، وأن مجرد الإحسان لا يكفي.

والحقيقة المؤسفة أننا فى مصر لم ننتبه بالقدر الكافى إلى أهمية هذه الفئة إلا فى وقت متأخر، ولذا فقد كانت الجهود المبذولة فى تربيتهم وتعليمهم منذ الخمسينيات قليلة، وإن كان من المهم التنبيه إلى أن التعليم الأزهرى كان يقبل دائما الطلاب المكفوفين. وكانت مدارس تعليم المعوقين تسمى مدارس التربية الخاصة، وتشمل مدارس الصم والبكم والعمى ومدارس ضعاف العقول ممن هم فى سن الإلزام، وكانت تسرى عليهم شروط الإلزام - نظريا - إذا وجدت مدارس خاصة بهم فى مناطقهم. وسرت على هذه المدارس باقى الشروط والقواعد والأحكام المتبعة فى المدارس الابتدائية العامة، وعرفت هذه المدارس بالأسماء الآتية (المرشد فى نظم التعليم، ص ٨):

الأمل (لصم والبكم)، النور (للعيمان)، التربية الفكرية (لضعاف العقول) وكانت هذه المدارس موزعة على المناطق التالية:

- معاهد الأمل، وهى: معهد واحد فى كل من المطرية - الزمالك - فصول الأمل للبنين بلوران بالإسكندرية - محرم بك - حلوان - المنيا.
- معاهد النور، وكانت فى كل من: الزيتون - أبى قير - لوران بالإسكندرية - طنطا - المعتمدية بالجيزة - أسبوط - الزقازيق.
- فصول التربية الفكرية والتربية السمعية والمحافظة على البصر، وكانت قائمة فى كل من: مدرسة سنان المشتركة بالزيتون - مدرسة الأمراء المشتركة بالعباسية - السيدة عائشة للبنات بالقاهرة - المنيرة المشتركة بالقاهرة - مدرسة حدائق شبرا المشتركة - مدرسة باحثة البادية للبنات بالقاهرة - مدرسة القاضى شرف الدين بالقاهرة.

كما كانت هناك معاهد أهلية للتربية الخاصة مثل معهد درة بالإسكندرية للتربية الفكرية، ومعهد النور بالزيتون.

كذلك فلا بد من الأخذ بعين الاعتبار فئة أخرى ممن يحتاجون إلى تربية خاصة ألا وهم فئة المنحرفين وفئة نوى العاهات الجسمية من مقطوعى الأيدى والأرجل. وقامت جهات حكومية وغير حكومية برعاية هاتين الفئتين فى مؤسسات ودور ملاحظة ودور شباب وغير ذلك مما هو تابع لمصلحة السجون أو لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل (كمراكز التأهيل والتدريب المهنى، أو للمؤسسات الأهلية كمؤسسة درة والجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية ورابطة الإصلاح الاجتماعى، ومن

الملاحظ أن هذه الجهات كانت تقدم لهؤلاء تعليماً في مستوى التعليم الابتدائي بجانب التعليم المهني.

أما وزارة التربية فرعت العمى والصم والبكم والمتأخرين عقلياً بإنشاء مدارس خاصة بهم، وهي التي ذكرناها، وقسمت فئة العمى إلى قسمين: فاقدى البصر تماماً، وضعاف النظر، وهؤلاء يقل بصرهم عن ٦/٢٤ في أقوى عين، ويزيد على ٦/٦٠، وذلك بعد العلاج أو من كانت بهم بعض العيوب المتزايدة كقصر النظر المتزايد. وكانت لكل فئة من هؤلاء فصول أو مدارس منفصلة عن الأخرى.

كذلك قسم الصم ومتأخرو الذكاء إلى مجموعتين:

مجموعة يرجى منها ومجموعة لا يرجى منها، وهذه الأخيرة مأواها الملاجئ للتعليم المهني، أما الفئة الأولى فكانت وزارة التربية تتشئ لها مدارس خاصة في المستوى الابتدائي لمن هم في سن التعليم الإلزامي، تدرس لهم المناهج بالطرق التربوية الخاصة بكل نوع على حدة على يد مدرسين مؤهلين ومدرسين للقيام بهذا النوع من التعليم.

وكان التعليم في هذه المدارس أيضاً بالمجان حتى في المدارس التي لم تتبع وزارة التربية والتعليم.

وكان العميان يلتحقون بأقسام داخلية ويقدم لهم العلاج اللازم مجاناً.

لم تكن هناك إحصاءات لأعداد هذه الفئات في جملة المجتمع مما يمكننا من تقييم الجهود المبذولة لتعليمهم، على الأقل من الناحية الكمية، ولا يبقى لنا إلا النظر العام في خلو محافظات ومدن كثيرة من مدارس للتربية الخاصة، ونحن نعايش ونرى ونلمس، كثرة هذه الفئة من حولنا.

هذا على مستوى المرحلة الأولى، أما على مستوى التعليم الإعدادي، فقد وافقت لجنة الوكلاء بوزارة التربية في فبراير ١٩٥٧ على إنشاء مدارس في المستوى الإعدادي للتربية الخاصة على نمط معاهد الأمل والنور ومعاهد التربية الفكرية، وذلك ليلتحق بها من يستطيع متابعة الدراسة من المحتاجين إلى التربية الخاصة، على أن يتبع فيها نفس شروط القبول الخاصة بالمرحلة الإعدادية، ما عدا شرط اللياقة الطبية بطبيعة الحال، كما تدرس فيها المناهج المقررة للدراسة بهذه المرحلة، مع مراعاة أن تكون ملائمة ومتماشية مع احتياجات هؤلاء الأطفال (المرجع السابق، ص ٢٣).

كذلك سعت الإدارة العامة للتعليم الابتدائي إلى تحويل بعض المعاهد الخاصة بالإعداد المهني للعمى والصم والبكم إلى مدارس إعدادية عملية، يلتحق بها من تتوافر فيه شروط الالتحاق بهذه المعاهد.

أما من لم تستطع مواهبه العقلية تهيئته لتلقى هذه الدراسات العملية أو العلمية فكان يستطيع الالتحاق بالمعاهد المهنية الخاصة بتربية الشواذ.

أما المنحرفون من الأبناء الذين في سن الثانية عشر وما بعدها والمحولون من محاكم الأحداث فكانت لهم مؤسسات ترعاهم تربويا مثل:

١- دور تربية الشباب، وهي داخلية بمثابة مدارس زراعية أو صناعية أو مدارس للتدبير المنزلي للبنات.

٢- مراكز للتأهيل المهني وهي أيضا داخلية.

٣- مكاتب التأهيل المهني يترددون عليها لتوزعهم على المؤسسات أو المدارس أو المنشآت الصالحة لتأهيلهم حسب ظروف كل منهم. والفرق بين المركز والمكتب هو أن المركز لديه اكتفاء ذاتي في جميع نواحيه أما المكتب فالعتمد في إصلاحاته على المنشآت الخاصة.

وأنشأت الوزارة في العام ١٩٥٩/٥٨ قسمين لتعليم المكفوفين والمكفوفات بالفعل بالتعليم الإعدادي أولهما لتعليم البنين بمدرسة المركز النموذجي للمكفوفين بالزيتون بمنطقة القاهرة الشمالية، والثاني لتعليم البنات بمعهد النور للبنات بالمعتمدية بمنطقة الجيزة، والتعليم بهذه المدارس كان مجانيا وبالأقسام الداخلية، وكان يتجاوز فيه عن سنتين بالنسبة لشرط السن المقرر في المدارس الإعدادية العامة (ملحق الوقائع المصرية، العدد ٥٨ في يوليو سنة ١٩٥٩، والقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٥٨).

وكانت هناك أيضا فصول التخصص المهني لخريجي وخريجات معاهد الأمل (ملحق الوقائع المصرية، العدد ٦٣، الصادر في ١٥ أغسطس سنة ١٩٦٠)، وهي خاصة بالصم والبكم ومدة الدراسة بهذه الفصول أربع سنوات، وكان للتعليم بها بالمجان، وسارت الدراسة بها على النظام الداخلي، وقامت ملحقة بمعهد الأمل للبنين بحلوان، وبمعهد الأمل للبنات بالمطرية.

وقضت النشرة ١١١ لسنة ١٩٦٩ بضرورة الالتزام بمجموعة من القواعد العامة بالنسبة للقبول بمدارس وفصول التربية الخاصة، أهمها:

١- تجرى الدراسات التشخيصية الكاملة والفحوص التخصصية للتلاميذ من النواحي الطبية والنفسية والاجتماعية والتعليمية بمعرفة الأطباء والأخصائيين وتقدم تقارير وافية بنتائج هذه الفحوص عن كل حالة ويوجه التلاميذ على أساس هذه الدراسات والفحوص إلى مدارس وفصول التربية الخاصة التي تلائم حالاتهم، على أن يتم ذلك قبل بدء الدراسة بوقت كاف.

٢- يكون البت في قبول التلاميذ بمدارس وفصول التربية الخاصة بمعرفة لجنة فنية تضم ناظر المدرسة والطبيب والأخصائي النفسى والاجتماعى وعضو من هيئة التدريس يختاره ناظر المدرسة وتعتمد قرارات هذه اللجنة من مديرية التربية والتعليم بالمحافظة.

٣- الجهة الرسمية المسئولة عن فحص التلاميذ طبيا ونفسيا واجتماعيا هي الصحة المدرسية والوحدات العلاجية والعيادات النفسية التابعة لها، وأجلزت النشرة، في حالة عدم وجود الأخصائي النفسى المختص أو الطبيب الأخصائي أو الأخصائي الاجتماعى الرجوع إلى مكاتب الخدمة الاجتماعية المدرسية التابعة لوزارة التربية والتعليم أو العيادات النفسية التابعة للجامعات أو المستشفيات العامة التى يتوافر فيها هؤلاء الأخصائيين لإتمام الفحوص اللازمة للتلاميذ وبحث حالاتهم.

٤- كذلك أجازت النشرة إمكان إعادة النظر في تشخيص الحالات بمدارس وفصول التربية الخاصة بمعرفة اللجنة الفنية المشار إليها بناء على تقارير هيئة التدريس أو الأخصائيين على ضوء ما يلاحظ على الحالة وما يطرأ عليها من تغيير، وللجنة أن توصى بإعادة التلميذ إلى المدرسة العادية أو تحويله إلى نوع آخر من التربية الخاصة وفقا لما يتبين لها من التشخيص الجديد للحالة.

والجدول التالى يبين جملة مدارس وأقسام وفصول وتلاميذ التربية الخاصة حسب

الحالة فى ١٥ نوفمبر ١٩٦٧ (المفكرة الإحصائية، ١٩٦٨/٦٧، ص ١٢):

جدول رقم (٤٨)

نوع التعليم	مدارس	أقسام	فصول	بنات	بنين	جملة
ابتدائي رسمي						
معاهد النور	١٠	--	٨٢	٢٩٥	٤٦١	٧٥٦
مهني بالنور	١	--	٣	--	٤١	٤١
معاهد الأمل	٧	٤	١١١	٣٣٧	٧٦٩	١١٠٦
مهني بالأمل	١	٢	٢٩	١٥٤	٢٠٤	٣٥٨
تربية فكرية	٩	٣٨	١٥٢	٤٤٨	٨٣٨	١٢٨٦
محافظة على						
البصر	١	٥	٢٢	٧١	٩٨	١٦٩
رومانيزم القلب	١	--	٦	٩٣	٤٩	١٤٢
جملة	٣٠	٤٩	٤٠٥	١٣٩٨	٢٤٦٠	٣٨٥٨
ابتدائي بمصروفات						
أمل	١	--	٧	١٩	٢٩	٤٨
جملة	٣١	٤٩	٤١٢	١٤١٧	٢٤٨٩	٣٩٠٦
إعدادي رسمي						
النور	--	٣	١٥	٩٠	١٣٨	٢٢٨
محافظة على						
البصر	--	١	٣	٢٧	٢١	٤٨
جملة	--	٤	١٨	١١٧	١٥٩	١٥٩
بمصروفات						
(أمل)	--	١	٤	٦	٢٠	٢٦
جملة	--	٥	٢٢	١٢٣	١٧٩	٣٠٢
ثانوي رسمي						
نور وأمل	--	٢	٨	٥٠	٧٣	١٢٣
جملة كلية	٣١	٥٦	٤٤٢	١٥٩٠	٢٧٤١	٤٣٣١
مؤسسات						
اجتماعية	١٩	١	١٠٠	٥٧٠	٢٣٨٧	٢٩٥٧

ولعلنا نلاحظ الفرق بين جملة البنين والبنات، فى الجملة العامة للتربية الخاصة، فبينما وصل عدد البنين إلى ٢٧٤١، نجد البنات ١٥٩٠، بينما يعكس الحال بالنسبة للمؤسسات الاجتماعية، إذ بلغ عدد البنين إلى ٥٧٠، بينما بلغ عدد البنات ٢٣٨٧، والفرق هنا شاسع كما نرى.

### محو الأمية وتعليم الكبار

الديموقراطية بطبيعتها الحال تقوم على توافر القدرة على الاختيار بين أكثر من بديل، وأمر كهذا يصعب القيام به دون توافر القدر المناسب من المعلومات الخاصة بما سوف نختر بينه. وإذا كان من الممكن، فيما قبل من عصور، أن يعتمد الإنسان فى الحصول على مثل هذه المعلومات من خلال الخبرة المباشرة، أو الموروثات الشفوية، إلا أن ما بلغته الحضارة من خطوة مذهلة فى التقدم فى العصر الحديث، والكم الرهيب فى المعلومات المتدفقة المتزايدة دوماً، فضلاً عن تنوعها، وتطورها النوعى، تفرض فرضاً أن يكون السبيل إلى الحصول على المعلومات عن طريق التعلم.

ولا تتوقف المسألة على ذلك، فقد أصبح من المعلم به أيضاً أن هناك مهارات متعددة ليس هنا مجال الإشارة إليها لابد أيضاً من توافرها حتى يمكن للمواطن أن يحسن الاختيار، وكذلك أن يحسن التقدير ويمتلك ما لابد من امتلاكه من مهارات التعامل مع الآخرين، ومع عناصر البيئة المختلفة.

من هنا أصبح من حتميات الممارسة الديموقراطية أن تظل مظللة التعليم المواطنين كافة. ومع الأسف الشديد، فعلى الرغم من البدايات المبكرة للوعى بضرورة التعليم لإحسان ممارسة الديموقراطية، مما يمكن إرجاعه إلى مجلس شورى القوانين عام ١٨٦٦، إلا أن نسبة الأمية ظلت لا تقل عن ٧٠% فى بدايات الثورة، وراثتة عن سنوات سابقة.

وكان المفروض أن يودى النص على إلزامية التعليم إلى المساهمة فى خفض نسبة الأمية، لكن قصور طاقة استيعاب الأطفال الذين فى سن الإلزام عمل على العكس، أى الإضافة المستمرة إلى أعداد الأميين، وكان السبيل إلى خفض الأعداد هو تلك الجهود التى كانت تبذل لمحو أمية الكبار.

وكان أول تشريع يصدر خاصاً بشأن محو الأمية فى مصر هو القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤، فى عهد حكومة الوفد.

وقد واتت مصر فرصة ذهبية، عندما أنشأت اليونسكو مركزا عالميا في المكسيك للتربية الأساسية سنة ١٩٥١، فتقدمت مصر مقترحة إنشاء مركز مماثل على أراضيها يخدم مصر والدول العربية، وتمت الموافقة على هذا الاقتراح بالفعل، وأنشئ المركز في قرية سرس اللبان بمحافظة المنوفية في يناير ١٩٥٣، ليتولى تدريب المبعوثين من الدول العربية تدريبا يمكنهم من فهم مشكلة الأمية وإجراء البحوث والدراسات في هذا المجال وإنتاج المواد التعليمية للأميين الكبار (صبحى عطالله وزميله، ص ٣٧).

كان المصطلح الذي قام على أساسه المركز هو "التربية الأساسية" حيث قصد بها للحد الأدنى أو المقدار الذي لا يمكن الاكتفاء من التربية بأقل منه، وغنى عن البيان أن "الحد الأدنى" مسألة نسبية تتفاوت بتفاوت المجتمعات، لكن تظل القراءة والكتابة هي العنصر الذي يستحيل أن يخلو منه هذا الحد الأدنى.

ولم يكن نشاط المركز خاصا بمحو الأمية فقط، وإن كان هذا قد استحوذ على جهد كبير، وإنما امتد ليشمل ما يمكن أن يندرج تحت مسمى "تعليم الكبار"، والتنمية الريفية. وكانت مهمة الوحدة الخاصة بمحو الأمية إعداد وتجريب الكتب الأساسية لمحو الأمية وطرق التقويم والاختبارات وطرق التدريس، وقام المبعوثون بتطبيقها في الفصول التي فتحوها في قرى محافظة المنوفية، واعتبر هذا العمل بحق أهم ركائز العمل في محو الأمية على أسس كانت لها آثارها الإيجابية، كما أنها أفادت من تجارب الأمم الأخرى وقامت على أساس التجريب المتقن الواعي بأحوال البيئة والمجتمع (للمرجع السابق، ص ٤٣).

لكن الغريب حقا هو الذي يتبين لنا من مقارنة الميزانية الخاصة بمحو الأمية في زلورة التربية في عدد من السنوات السابقة على الثورة، وسنوات بعد الثورة، حيث يتوقع القارئ من غير شك أن تجئ المقارنة لصالح الفترة الثانية، لكن الواقع يقول بغير هذا، وفيما يلي ميزانية ما قبل الثورة (سعيد سليمان، ص ٤١):

جدول رقم (٤٩)

السنة الدراسية	المبلغ بالجنيه
١٩٤٦/٤٥	٢٠٠,٠٠٠
١٩٤٧/٤٦	٣٣٨,٠٠٠
١٩٤٨/٤٧	٣٤٨,٠٠٠
١٩٤٩/٤٨	٥٠٠,٠٠٠
١٩٥٠/٤٩	٥١٢,٠٠٠
١٩٥١/٥٠	٥٦٤,٠٠٠
١٩٥٢/٥١	٤٢٢,٠٠٠
الجملة	٢,٨٨٤,٠٠٠

فالتزايد واضح من عام لآخر، لكنه يتوقف، ثم نرى انخفاضاً عام ١٩٥٢/٥١، وهو عام اضطراب سياسي كبير كما هو معروف.

أما سنوات ما بعد الثورة فتسير وفقاً للصورة التالية (المرجع السابق، ص ٥٥):

جدول رقم (٥٠)

السنة	الميزانية بالجنيه
١٩٥٣/٥٢	٢٠٠,٠٠٠
١٩٥٤/٥٣	٩٤,٠٠٠
١٩٥٥/٥٤	٧٤,٠٠٠
١٩٥٦/٥٥	٦٥,٠٠٠
١٩٥٧/٥٦	٦٥,٠٠٠
١٩٥٨/٥٧	٥٠,٠٠٠
الجملة	٥٤٨,٠٠٠

المقارنة إذن صارخة، لكن لا بد ألا يغرب عن أذهاننا أن مثل هذه الميزانيات لا تصور حجم الجهد المبذول الحقيقي في مجال محو الأمية، إذ لا ننسى الجهد الذي كان يقوم به مركز سرس اللبان، وهو غير محسوب هنا، كذلك فإن التزايد في قبول التلاميذ بالتعليم الابتدائي هو سبيل آخر، كان من شأنه أن يضيف لبنات إلى صرح الجهود

المبذولة، فضلا عن تفتح الوعي العام الذى لا شك فيه، مما كان يدفع مواطنين كثيرين إلى محو أميتهم بجهودهم الخاصة. وما لا يقل عن تلك أهمية، جهود هيئات ومؤسسات أخرى رسمية وأهلية، أتى فى مقدمتها الجيش الذى كان قد بدأ يبدى بدلوه فى هذا المجال الهام.

ولما أجرى أول تعداد للسكان فى عهد الثورة عام ١٩٦٠، كان وضع الأمية كما يلي:  
جدول رقم (٥١)

الذكور	الإناث	المجموع	
السكان (١٠ سنوات فأكثر)	٨٠١٢٠٠٠	٨٦٩٤٠٠٠	١٦٧٠٦٠٠٠
عدد الأميين (١٠ فأكثر)	٥١٢٨٠٠٠	٧٥٦٤٠٠٠	١٢٦٩٢٠٠٠
نسبة الأمية	%٦٤	%٨٧	%٧٦
أما فى عام ١٩٦٦، فقد تطورت الأرقام لتتخذ الصورة التالية:			
السكان (١٠ سنوات فأكثر)	١٠٥٩١٠٠٠	١٠٦٣٩٠٠٠	٢١٢٣٠٠٠
عدد الأميين (١٠ سنوات فأكثر)	٥٢٩١٠٠٠	٨٠٧٢٠٠٠	١٣٣٦٣٠٠٠
نسبة الأمية	%٥٠	%٧٦	%٦٣

(الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء: إحصاءات عامة ودراسات تحليلية، القاهرة، ١٩٧٠).  
فلذا قلنا بين نسبة انخفاض الأمية كما تشير إليه هذه الأرقام فسوف نجد أنه بينما تمثل النسبة هنا ٢,٢%، نجد أن معدل الزيادة السكانية السنوى كان ٢,٦%، مما كان يعنى عمليا أن أعداد الأميين فى تزايد، على الرغم من انخفاض النسبة.  
ونظرا لقيام نظام الحكم المحلى، فقد شهدنا تنفيذ مشرعين، بسجلان اتجاها هاما فى مكافحة الأمية وهو التجريب فى مكان محدد وعلى عدد معين من الأميين بغية تقويم عناصر العمل من حيث: حصر الأميين، ووضع الخطة العلمية، وأسلوب العمل، وتكوين الجهاز الإدارى، والإشراف الفنى، وإعداد المواد التعليمية، وحساب العائد الاقتصادى، وهذان المشروعان هما:

- مشروع مدارس الشعب بمحافظة القاهرة، وبدئ فى تنفيذه فى فبراير ١٩٦١، واستمر حتى عام ١٩٦٤، حيث محا أمية ٤١٢٣٢ مواطنا.

- المشروع التجريبي بالإسكندرية، والذي تشابه في تكوينه وعمله مع مشروع القاهرة.

واستجابت الدول العربية لدعوة مصر إلى المؤتمر الإقليمي الأول لتخطيط وتنظيم برامج محو الأمية في البلاد العربية في أكتوبر سنة ١٩٦٤ بالإسكندرية، وقد ساهمت مصر في إعداده وإدارته، وعبأت له طاقات فنية وإدارية من جميع الوزارات (صبحى عطاش وزميله، ص ٥٦).

وكان من أهم ما أسفر عنه المؤتمر التوصية (٢) الخاصة بإنشاء جهاز خاص بمحو الأمية وتعليم الكبار، ضمن أجهزة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وخرجت الفكرة بالفعل إلى حيز التنفيذ، وقام هذا الجهاز طوال فترة وجوده بمصر قبل أن ينتقل إلى بغداد يقوم على أكتاف مجموعة من الخبراء والباحثين من مصر، بالإضافة إلى غيرهم من أبناء البلدان العربية، ويضيف الكثير إلى الفكر والتطبيق التربوي، خاصة وأنه كان يصدر مجلة متخصصة في محو الأمية وتعليم الكبار كان اسمها (تعليم الجماهير)، حيث صدرت في سنواتها الأولى من مصر.

وقد ترتب على هذا إصدار "ميثاق الإسكندرية" في أكتوبر ١٩٦٤، يتضمن للمبادئ الآتية:

- أن المعرفة والتعليم حق لكل مواطن يعادل حقه في الحياة والحرية.
- أن العالم العربي حين يسعى إلى جعل مهارات القراءة والكتابة في متناول العرب جميعاً، فإنه يستعيد طبيعته الأصلية.
- أن القضاء على الأمية يعني حداً أدنى من الثقافة يمكن المواطن العربي من أن يتفاعل ببطنة مع وطنه المحلى ويساير إنجازات العصر.
- أن معرفة القراءة والكتابة تسد ما بين الأفراد من فجوات.
- أنه يجب أن ترتبط برامج محو الأمية ارتباطاً مباشراً بمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- أنه يجب أن تتمتع المرأة بحقها الواضح الصريح في التعليم.
- ينبغي ألا يكون تعليم القراءة والكتابة غاية في ذاته، بل يجب أن يعتبر بداية مرحلة أخرى يتمكن المتعلمون الجدد خلالها من أن يتابعوا ما يدور حولهم من أحداث.

ولما كان نهج التخطيط قد بدأ يذيع وينتشر في مصر مع دخول حقبة الستينيات، وعرفنا خطة قومية عامة، وضعت وزارة التربية والتعليم اتساقا مع هذا النهج خطة بهدف القضاء على الأمية خلال ثلاثة عشر عاما (١٩٦٢-١٩٧٥)، دون أن نعرف لماذا ثلاثة عشر عاما بالذات؟ وكيف تبدأ خطة قومية خمسية عامة للدولة، وتتأخر خطة مثل هذه عنها وتكون لها مدة زمنية مختلفة، خاصة وأنه كانت هناك خطة أخوى خمسية ثانية؟ ألا يغير محو الأمية على مجمل القوى البشرية التي هي العماد الأساسى للخطة القومية؟

وفقا لهذه الخطة، كان من المفترض محو أمية مليون أمى سنويا (مسار جديد لتجربة محو الأمية فى مصر، ص ٨).

فلما ظهرت توصيات المؤتمر الإقليمى بالإسكندرية عام ١٩٦٤، أصبحت المدة المحددة ١٥ عاما اتساقا مع باقى الدول العربية (خطة محو الأمية وتعليم الكبار، ١٩٦٥)، وبطبيعة الحال، فإن شيئا من هذا أو ذلك لم يتحقق.

وقبل أن تطوى صفحات عام ١٩٧٠ صدر القانون رقم ٦٧ فى ١٩٧٠/٨/٢٥ فى شأن تعليم الكبار ومحو الأمية، والمفروض أن هناك خطة قائمة، فهل يصدر مثل هذا القانون المنظم للعمل وإجراءاته أثناء الخطة، وبعد تنفيذها بعدة سنوات؟ وقد نص القانون فى سطورهِ الأولى على الاعتبار الذى يقوم عليه تعليم الكبار ومحو الأمية: تعليم الكبار ومحو الأمية مسئولية قومية سياسية.

ومن هنا فقد نصت المادة الأولى منه على أن الهدف من تعليم المواطنين الأميين هو رفع مستواهم ثقافيا واجتماعيا ومهنيا،

وأن الجهات الملزمة بتنفيذ القانون هي: وزارة التربية والتعليم - الوزارات (القطاع الحكومى) - وحدات الإدارة المحلية - الهيئات والمؤسسات العامة (القطاع العلمى) - الاتحاد العام لنقابات العمال - النقابات المهنية - الجمعيات - أصحاب الأعمال - المتقنون من الأفراد.

وقد حدد القانون أبعادا بعينها يتسم بها المواطنون الأميون، وهي:

- البعد العمرى، فهم الذين تتراوح أعمارهم بين سن الثامنة والخامسة والأربعين.
- الوضع التعليمى، فهم غير المقيدى فى مدرسة.
- البعد التحصيلى، فهم الذين لم يصلوا فى تعليمهم عند العمل بهذا القانون إلى مستوى الصف الرابع.

وقسم الأميون إلى فئتين:

١- الأميون من بين العاملين في مؤسسات القطاع الحكومي، والقطاع العام، وجعلت مهمة تعليمهم تقع على عاتق قطاعاتهم.

٢- ما دونهم من المواطنين غير العاملين في هذه المؤسسات، حيث جعلت مهمة تعليمهم تقع على عاتق وزارة التربية والتعليم والجمعيات الأهلية والتنظيمات السياسية والشعبية.

وقد تمثل الهيكل التخطيطي على المستوى القومي في مجلس أعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية يصدر بتشكيله وبنظام العمل فيه قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير التربية والتعليم، بالاتفاق مع اللجنة المختصة باللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي.

والحق أن المشكلة الأساسية كانت تكمن في عجز المدارس الابتدائية عن استيعاب كافة الأطفال الذين في سن الإلزام، مما كان من نتيجته إضافة مستمرة إلى رصيد الأميين، على الرغم من الجهود المبذولة، فمن عام ٦١ إلى ٦٤ كانت نسبة الاستيعاب للأطفال في سن الإلزام ٧٨%، أي أن ٢٢% منهم يضافون إلى جيش الأميين، وفي عام ٧٠/٧١ أصبحت هذه النسبة ٨٠%.

ونضيف إلى ذلك ما ابتلى به نظام التعليم الابتدائي معظم الفترة بمثالية تربوية، أضرت أكثر مما نفعت، ألا وهي ما عرف باسم النقل الآلي الذي قضى بعدم نقل التلاميذ من صف إلى آخر بناء على امتحان، وإنما يكفي حضوره نسبة معينة من شهور السنة الدراسية، مما جعل عددا غير قليل من كلا المعلمين، والتلاميذ، لا يبذلون جهدا حقيقيا للتعلم، وبالتالي يتخرج التلميذ من المدرسة ويعود مرة أخرى إلى الأمية بسرعة، خاصة إذا لم يواصل تعليمه، وهذا ما كان يحدث لأعداد غير قليلة، وبالذات من أبناء الفقراء الذين كانوا يضطرون لترك المدرسة، حتى يلتحقوا بعمل يدر بعض الدخل، مهما قل، للأسرة.

وعلى الرغم من أن نسبة أمية الإناث كانت أكثر ارتفاعا من مثلها عند الذكور لأسباب ثقافية تاريخية معروفة، فإن عدد المقيدات منهن في فصول محو الأمية كانت تسجل انخفاضا ملحوظا عن مثلتها للذكور، فبينما كان عدد المقيدتين عام ٦٣/٦٤، ٩٠٩٢٧ من الذكور، كان عددهن بين الإناث ٢٥٧٦٨، وفي عام ٦٩/٧٠ بلغ عدد

الذكور ٦٦٥٧٠، وعدد الإناث ٩١١٤. وهذه الأرقام تظهر لنا كذلك تناقضا في الإقبال على هذه الفصول (صبحى عطاءه وزميله، ص ٧٠).

وكانت هناك هناك فى عام ١٩٥٤ تجربة تشرف عليها وزارة التربية مع الهيئة الأمريكية المشتركة، وكانت التجربة تتعلق بتنفيذ مشروع للتربية الأساسية فى قريتين بمحافظة الجيزة (تعليم الكبار عبر العصور، ١٣٩). وإن دل هذا على شئ فإنما يدل على أن التفكير بدأ يمتد بالخدمة التربوية التى تقدم للكبار إلى ما هو أبعد من القضاء على أميتهم بقصد رفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى والثقافى لهم. لكن هذا المشروع تم دمج مع ميزانيته فى الإدارة العامة لمكافحة الأمية التى صار اسمها بعد ذلك الإدارة العامة للتربية الأساسية ومحو الأمية. ومع الأسف فإن الإدارة لم تستثمر تجربة القريتين لتنفيذ مثلها فى قرى أخرى، ويبدو أن قصور ذات اليد كان له أثره فى هذا، فميزانية هذه الإدارة لم تتعد مبلغ خمسين ألف جنيه مصرى فى العام ٥٨/٥٧ (المرجع السابق، ص ١٤٠).

وقد ورثت الثورة تجربة فى تعليم الكبار كانت على درجة عالية من التفكير التربوى الثقافى القومى، ألا وهى فكرة الجامعة الشعبية، فإذا كانت الجامعة بصورتها المعروفة جامعة للصفوة، مهما قلنا عن وجوب الانفتاح على المجتمع، من حيث الشروط التى توجبها فيمن يلتحق بها، فقد شعر القوم بالحاجة إلى جامعة حرة شعبية، لا تمنح درجات علمية، ولا تشترط للالتحاق بها سنا معينة ودرجات علمية خاصة، وهى للمعنى الحقيقية لما عرف بتعليم الكبار، وكان أول قرار خاص بها صادرا فى وزارة د. عبد الرزاق السنهورى بمقتضى القرار ٦٥٤٥ بتاريخ ١٠/١/١٩٤٥، وكذلك القرار ٦٦٥٩ فى مارس ١٩٤٦ فى وزارة محمد حسن العشماوى، والذى على أساسه أصبحت الجامعة مستقلة ولها مجلس إدارة خاص بها.

وعند قيام الثورة كانت هذه الجامعة تسمى (مؤسسة الثقافة الشعبية)، وكان الغرض منها نشر الثقافة بين أفراد الشعب على أساس من الرغبة الشخصية دون اشتراط مؤهلات معينة للمساهمة فى إيقاظ الوعى القومى عن طريق العمل على رفع المستوى العلمى الفكرى والاجتماعى، وهى فى هذا هدفت إلى تعليم وتنقيف الكبار من الرجال والنساء اللذين رغبوا فى توسيع مداركهم، كانت الدراسة بالمؤسسة مسائية.

فكان حق الانتساب إلى المؤسسة كان مباحا للجنسين، لكنه اشترط ألا يقل سن المنتسب عن ١٦ عاما، وأن يكون ملما بالقراءة والكتابة.

وكانت المؤسسة تضم الشعب الآتية:

الدراسات السياسية - الدراسات التاريخية - الدراسات الأدبية - الثقافة العلمية - الدراسات المهنية (الصحفية والصناعية والتجارية والزراعية.. إلخ) - الدراسات الاجتماعية - الثقافة الصحية - الثقافة النسوية - الفنون الجميلة (الرسم والتصوير والزخرفة والنحت والموسيقى والتمثيل) - اللغات الحية (الإنجليزية والفرنسية والإيطالية والألمانية) - فن المكتبات (المرشد في نظم التعليم، ص ٢٠٢).

وكانت لها فروع متعددة في أنحاء البلاد.

والدراسة الخاصة بالشعبية النسائية كانت تعطى في مدارس البنات التابعة لوزارة التربية والتعليم والشعب الدراسية الأخرى التي يزيد عدد الطالبات في كل منها على عشرين طالبة يمكن أن ترتب لهن دراسات فيها منفصلة عن الطلبة.

فلما أنشئت وزارة الثقافة عام ١٩٥٨، انتقلت تبعية المؤسسة إليها وأصبح اسمها جامعة الثقافة الحرة، وأصبحت أهدافها تتلخص فيما يلي (وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٦٠):

- ١- العمل على نشر الثقافة بين المواطنين على أساس من الرغبة الشخصية دون اشتراط مؤهلات معينة.
- ٢- المساهمة في إيقاظ الوعي القومي والشعور بالمسئولية وتوضيح واجبات المواطنين الاجتماعية والقومية.
- ٣- نقل أنواع النشاط الثقافي والفنى الذى تمارسه إدارات وزارة الثقافة والإرشاد إلى المدن والقرى لينتفع به أكبر عدد من أبناء الشعب.
- ٤- تنظيم دراسات تعليمية بقصد تعليم الكبار من الجنسين الذين يرغبون فى توسيع مداركهم ورفع مستوياتهم ومعاونتهم على الاستمرار فى تثقيف أنفسهم والاتصال بما يستجد فى شتى ميادين المعرفة.
- ٥- تدريب الراغبين فى زيادة حصيلتهم من الممارسة العملية فى مختلف العلوم والفنون تدريباً يرفع مستوى أعمالهم ويجعلهم يقبلون على عملهم اليومى أوفر حيوية وأكثر كفاية.
- ٦- معاونة المواطنين فى مختلف المدن والقرى على تذوق الفنون والآداب وحثهم على المطالعة والرياضة وشغل أوقات فراغهم بما يعود عليهم وعلى مجتمعهم بالخير.

وكانت مدة الدراسة سبعة أشهر، ما لم يتقرر زيادتها ففى بعض الشعب طبقاً لمناهجها، وهى تختلف فى شعبة عن الأخرى وفقاً لما يعطى بها من دراسات. واستمرت الشعب كما هى فى ما تقدمه من دراسات. لم تأخذ قضية الأمية وتعليم الكبار حقها من الاهتمام الذى يتكافأ مع خطورتها وجوهريتها فى مجتمع مفروض أنه اختط منها ثوريا للنهوض الاجتماعى، لكن يبدو أن تزايد الطموحات الاجتماعية والطلب الاجتماعى على التعليم النظامى، وفى الوقت نفسه قصور الإمكانيات عن تلبية كل هذه الطموحات والتطلعات، قد خفض ممن مستوى الاهتمام بهذا القطاع المهم، وإن كنا لا نستطيع أن ننسى جهوداً لا بأس بها كانت تبذل داخل القوات المسلحة، لكن المعلومات الخاصة بها لم تتح لنا مع الأسف الشديد.

### مؤشرات أخرى ديموقراطية:

ولم تكن هذه الجوانب والمجالات التى تناولناها هى وحدها التى يمكن أن تعبر عن مدى الممارسة الديموقراطية فى عالم التعليم، فهناك كذلك مؤشرات أخرى، لعل أبرزها ما يتصل بمجانبة التعليم، ولم نفردها جزءاً خاصاً على أهميتها على أساس أن القطر الأكبر من التعليم فى مصر وهو التعليم العام والتعليم الفنى كانا قد تقررت مجانبة التعليم فيهما قبل قيام الثورة، ويبقى أن الفضل للثورة فى تقرير مجانبة التعليم العالى، كما مر بنا، حيث أن مثل هذه المجانبة أنهت عصراً طال انحصرت فيه الجامعات على وجه التقريب فى نطاق صفوة كانت أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية تمكنها من تعليم أبنائها فى الجامعة.

ولابد من تسجيل فضل الخطوة الأولى لأحمد نجيب الهللى وزير المعارف فى وزارة الوفد التى تشكلت فى فبراير عام ١٩٤٢، مع ضرورة التنبه إلى أن نزعة طه حسين كانت كامنة خلف ما كتبه الهللى عام ١٩٤٣، من أنه لا يليق بمصر أن تتخلف عن غيرها من الدول التى بدأت تسعى نحو تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، عن طريق مجانبة التعليم (محمد أبو الإسعاد: مجانبة التعليم، ص ١١).

وعلى الرغم من تقرير مجانبة التعليم فى المرحلة الابتدائية منذ عام ١٩٤٤، إلا أننا نلاحظ أن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٣، الذى سبق أن فصلنا القول فيه قد أجاز إنشاء مدارس ابتدائية تجريبية أو نمونجية بمصروفات، وحدد القرار الوزارى رقم ٥٨٥

بتاريخ ١٧/٩/١٩٥٥ نظام العمل بها (عوض توفيق، مجانية التعليم، ص ٤٧)، وأمر مثل هذا يمكن أن يعتبر قوة مبكرة لما شهدناه بعد ذلك منذ عام ١٩٧٩ مما يسمى بالمدارس التجريبية الحكومية للغات، وبالتالي استمرار حظوة البعض بخدمة تعليمية متميزة، بناء على قدرة على تحمل مصروفات هذه المدارس.

ولم تحصل الدولة من التلاميذ في المدارس على اختلاف أنواعها إلا رسوما بسيطة، نرى مثالا لها في عدد الوقائع المصرية الصادر في ٢٠/١٠/١٩٦٦ حيث نجد القرار الوزاري ينص على ألا تحصل أية رسوم في التعليم الابتدائي، أما في الإعدادي، فلم تتجاوز الرسوم جنيها للتأمين ضد الحوادث، ومائة وخمسين قرشا للمعامل.

وفي التعليم الثانوي، ودور المعلمين والمعلمات، كانت هذه الرسوم (بالقروش): ١٥٠، تأمين ضد الحوادث، ٣٠٠ للمعامل، ١٥٠ لاتحاد الطلاب.

وفي الجامعات، نجد أن القرار الجمهوري رقم ٢١٦ لعام ١٩٥٦ قد حدد الرسوم الجامعية، بحيث يدفع طلاب كليات الآداب، والحقوق، والتجارة، والعلوم، ودار العلوم، وكلية البنات ١٥ جنيها، وفي كليات الطب، وطب الأسنان، والصيدلة، والهندسة، والزراعة، والطب البيطري، كانت الرسوم ٢٠ جنيها، على أن تدفع الرسوم على قسطين، كل منهما في بداية الفصل الدراسي. هذا فضلا عن مبلغ ٣٥٠ قرشا سميت بالرسوم الإضافية عن بعض الخدمات المطلوبة للطلاب (مكتبة، علاج، إلخ، وترتفع هذه الرسوم في الكليات العملية نتيجة للمعامل.

ومع ذلك فقد أباح النظام تمتع الطلاب الذين يحصلون على ٦٠% على الأقل في مجموع درجات التوجيهية (الثانوية العامة)، وعلى تقدير جيد على الأقل، بالمجانبة، مما كان يعنى إتاحة الفرصة لعدد من أبناء الفقراء أن يتمتعوا بالتعليم الجامعي مجانا، إذا هم اجتهدوا في تحصيلهم العلمي، وهذا الأمر لا بد من ربطه بأن التعليم في ذلك الوقت لم يكن قد غرق في مستنقع الدروس الخصوصية.

وكان هناك حرص واضح لتشجيع المتفوقين والمتميزين، وعلى سبيل المثال، نص القرار الوزاري رقم ١١٦٠ بتاريخ ٩/١٠/١٩٥٨ على منح ١٢٠ جنيها لمدة سنة على أقساط شهرية، للطلاب:

- الثلاثون الأوائل في امتحان الشهادة الثانوية العامة (قسم علمي).
- العشرة الأوائل في امتحان الشهادة الثانوية العامة (قسم أدبي).
- الخمسة الأوائل في امتحان شهادة المعلمين والمعلمات العامة والريفية.

- الخمسة الأوائل فى امتحان الشهادة الثانوية التجارية.
- الخمسة الأوائل فى امتحان الشهادة الثانوية الزراعية.
- الخمسة الأوائل فى امتحان الشهادة الثانوية الصناعية

وتقرر منح كذلك للطلاب الناجحين فى امتحانات النقل بالكليات والمعاهد العالية التابعة للوزارة إذا كانوا حاصلين فى هذه الامتحانات على تقدير ممتاز، أو ٨٥% على الأقل، وكذلك الطلاب الطلاب المستجدين فى هذه الكليات والمعاهد المستجدين إذا كانوا حاصلين على ٨٠% فأكثر فى أى شهادة تؤهلهم للالتحاق بها.

٠٠٠٠ إلى غير هذا من منح ومكافآت متعددة لمختلف فئات المتفوقين.

وطلبت وزارة التربية من جميع مديرياتها بالمحافظات إنشاء فصول خاصة للمتفوقين من الطلاب والطالبات فى التعليم الإعدادى والثانوى العام، يلحق بها حاصلون على ٨٥% فأكثر من مجموع الدرجات بالنسبة للناجحين فى امتحان إتمام الشهادة الابتدائية، وعلى ٨٠% فأكثر للناجحين فى امتحان الشهادة الإعدادية، كما أجاز القرار أن يلحق بهذه الفصول حاصلون على ٨٥% فأكثر من المجموع للناجحين فى امتحانات النقل ويشترط النجاح فى جميع المواد (رياض منقريوس، ج٣، ص ٢٩٧).

كما طلبت الوزارة أن تشكل كل مديرية لجنة خاصة لرعاية المتفوقين بها علميا وصحيا واجتماعيا بجميع المراحل، على أن يخصص لهذه الفصول مدرسون ومدرسات من نوى الكفاءة الممتازة، وإحاطة هؤلاء الموهوبين بالرعاية الواجبة.

وربما يكون من المؤشرات على مدى الممارسة الديمقراطية فى التعليم النظر المقارن للخدمة التعليمية فى كل من الريف والحضر (دراسات وبحوث إحصائية، ج٣، ص ٢٠٣):

فالإحصاءات الخاصة بالأعوام من ٦٠/٦١ إلى ٦٢/١٩٦٣ تشير إلى أن نسبة سكان الريف بلغت ٦٣% من جملة السكان فى مصر، بينما بلغت نسبة سكان الحضر ٣٧%

وبمقارنة نسبة عدد المدارس الإبتدائية الرسمية والخاصة المجانية نجد أن نحو ٦٨% من هذه المدارس وجدت فى الريف، بينما وجد نحو ٣٢% منها فى الحضر، ويرجع ذلك إلى كثرة القرى والكفور والعزب وتباعدها عن بعضها، والاهتمام بإنشاء المدارس فى كل قرية أو كفر أو عزبة حتى تتاح فرصة التعليم لأبناء الناس جميعا فى هذه المناطق.

وبمقارنة نسبة عدد الفصول نلاحظ أن نسبة الفصول في الريف بلغت نحو ٥٨% من جملة الفصول بالابتدائي الرسمي والخاص المجاني، بينما نسبة عدد الفصول في الحضر بلغت نحو ٤٢%، وانخفاض نسبة الفصول في الريف عن نسبة المدارس وارتفاع هذه النسبة في الحضر عن نسبة المدارس يرجع إلى أن معظم مدارس الريف من المدارس التي تضم ستة فصول فأقل بينما معظم مدارس الحضر من المدارس التي ضمت ١٢ فصل فأكثر.

وبمقارنة نسبة التلاميذ نلاحظ أن نسبة تلاميذ الريف بلغت نحو ٥٤% من جملة التلاميذ، بينما بلغت نسبة تلاميذ الحضر نحو ٤٦%، وهذه النسب نجدها في الريف منخفضة عن نسبة المدارس والفصول بينما هي في الحضر ترتفع عن نسبة المدارس والفصل، وهذا يرجع إلى انخفاض متوسط كثافة الفصل في الريف عنها في الحضر، حيث أن كثافة الفصل في الريف في هذه السنوات الثلاث بلغت نحو ٤٠ تلميذاً، بينما بلغ متوسط كثافة الفصل في الحضر في الفترة نفسها نحو ٥٠ تلميذاً.

ولما كان عدد المدرسين يتبع عدد الفصول في الزيادة أو النقص، فقد لاحظنا من مقارنة نسبة عدد المدرسين في قطاعي الريف والحضر في هذه السنوات الثلاث أن هذه النسبة في الريف كانت نحو ٥٥%، بينما بلغت في الحضر نحو ٤٥%. وهناك غير هذه المؤشرات مؤشرات أخرى مثل ما يمكن الكشف عنه من تباينات بين الذكور والإناث، وبين الأغنياء والفقراء.. وهكذا، لكن أمراً مثل هذا تتوء به طاقة الفصل الحالي.